جمهورية مصر العربية

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية
وزارة المالية
TRANSPARENCY & CITIZEN ENGAGEMENT UNIT

نسخة المواطن للموازنة المعتمدة

موازنة المواطن

للعام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤

فرص النماء من وسط التحديات

تحقيق التوازن بين تعزيز بيئة الأعمال وتحفيز دور القطاع الخاص،
و توسيع شبكة الحماية الاجتماعية لمواجهه الضغوط التضخمية.

جدول المحتويات

١- رسالة من الوزير ٣

٢- يعني إيه موازنة؟ ٥

٣- مراحل إعداد الموازنة ورؤية وزارة المالية المستهدف تحقيقها من خلال الموازنة العامة للدولة ٥

٤- ما هو الجديد في موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ..... ٧

٥- الأسس والأطر والأهداف الحاكمة لموازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ..... ٨

٦- مستهدفات العام المالي ٢٣/٢٤ (الاقتصاد العالمي - مستهدفات الاقتصاد الكلي - المستهدفات المالية على المدى المتوسط - مستهدفات العام المالي ٢٣/٢٤) ١٠

٧- الخطة الاستثمارية لعام ٢٣/٢٤ وأهم القطاعات الدافعة للنمو الاقتصادى ١٤

٨- تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، دعم توطين الصناعات المحلية ١٨

٩- مدى إستفادة المواطن من موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ..... ٢٠

أ- تحسين الدخول بموازنة ٢٣/٢٤

ب- أهم مخصصات الحماية الاجتماعية ٢٣/٢٤

ت- أهم المبادرات بموازنة ٢٣/٢٤

ث- التنمية البشرية (التعليم والصحة)

١٠- إصلاحات المالية العامة بموازنة ٢٣/٢٤ ..... ٢٩

أ- أهم أولويات سياسات الإصلاح على جانبى الإيرادات العامة والإنفاق العام

ب- جهود الحكومة المصرية لتطبيق موازنة البرامج والأداء

ت- الموازنة المستجيبة للنوع

ث- التحول الي الاقتصاد الأخضر وخفض الانبعاثات بموازنة العام المالي ٢٣/٢٤

١١- أهم مستهدفات الدين العام ومكوناته ومدفوعات الفوائد ٣٤

١٢- الالتزامات المالية وتأثير بعض المخاطر المالية على موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ..... ٣٦

١٣- الموازنة التشاركية: تفعيل المشاركة والتواصل المجتمعي ٣٨

١٤- ملاحق ٤٤

١٥- أهم الأسئلة المثارة ٤٩

1 رسالة من الوزير

للعام العاشر على التوالي، تصدر وزارة المالية تقرير موازنة المواطن كأحد أهم التقارير الدورية لنشر الثقافة المالية ومد جسور التواصل مع المواطنين. ويتم نشر التقرير في شهر سبتمبر بعد اعتماد الموازنة العامة من مجلس النواب الموقر في يونيو من كل عام ويتناول تقرير هذا العام أهم ملامح الموازنة العامة للدولة المعتمدة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وأهم بنود الإيرادات والمصروفات، وأهم برامج الحماية الاجتماعية التي يستفيد منها المواطن المصري والبرامج الأخرى التي تؤثر بشكل مباشر على تحسين مستوى معيشته.

وبينما لا تزال التبعات السلبية لأزمة الحرب بأوروبا تؤثر سلبياً على الاقتصاد العالمي والاقتصاد المصري دون استثناء، والتي أدت بشكل خاص إلى ارتفاع تكلفة المعيشة على المواطنين، فقد راعت الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ **توسيع شبكة الحماية الاجتماعية لمواجهة الضغوط التضخمية الناجمة عن الازمة العالمية دون الإخلال بتحقيق الإستدامة المالية** لوضع دين أجهزة الموازنة على مسار نزولي والاستمرار في تحقيق فوائض اولية، وذلك من خلال إجراء حزم من برامج الحماية الإجتماعية **لتحسين المرتبات والمعاشات ورفع حد الإعفاء الضريبي لخفض الأعباء عن المواطنين ومد مظلة «برنامج التأمين الصحي الشامل» لكافة محافظات الجمهورية**، مع إستمرار جهود تحقيق تطوير شامل للخدمات العامة الأساسية كالصحة والتعليم والإسكان والطرق ومياه الشرب والصرف الصحي لجموع المواطنين في مختلف المحافظات بالإضافة إلى ما يتم في «**مبادرة حياة كريمة**»، والعمل على ضمان التوزيع العادل والمنصف لثمار النمو الاقتصادي على جميع طبقات المجتمع وأقاليم الدولة، **مع اشراك الشباب والمرأة في فرص التنمية بما يضمن الإرتقاء بمستوي معيشة جموع المصريين.**

كما تعد الموازنة العامة للدولة للعام المالي **٢٠٢٣/٢٠٢٤ موازنة طموحة وأكثر تحفيزاً للنمو والإنتاج والتعافي الاقتصادي** من خلال التركيز على تطبيق إصلاحات هيكلية واسعة النطاق في عدد كبير من المجالات والقطاعات، والعمل **على تعزيز بيئة الأعمال والحياد التنافسي وتحفيز دور القطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو** من خلال تنفيذ وثيقة «سياسة ملكية الدولة» بما يضمن خلق فرص العمل وزيادة معدلات الاستثمارات والتصدير. بالإضافة إلى انتهاج **إسلوب إدارة حديث للأصول المملوكة** للدولة والتخارج من الأنشطة غير الإستراتيجية، والعمل على **تعظيم موارد مصر الدولارية** من السياحة وقناة السويس وحصيلة برنامج الطروحات والإستثمار الأجنبي المباشر.

كما تركز موازنة العام القادم على **ركائز بناء «الجمهورية الجديدة»** مع الإنتقال للعاصمة الإدارية من خلال **تعزيز ميكنة البيئة التكنولوجية للجهاز الإداري للدولة**

1 رسالة من الوزير

ومصر الرقمية، والتحول نحو الاقتصاد الاخضر والإقتصاد الدائري، مع التركيز علىالقطاعات الإنتاجية والتصديرية الدافعة للنمو وعلى رأسها «الزراعة، الصناعات التحويلية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات» بهدف **تحقيق الأمن الغذائي وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية، وتحفيز الاستثمار الصناعي وتعميق التصنيع المحلي والتركيز علي القطاعات الصناعية ذات الميزة التنافسية.**

وأخيراً فإن إتاحة هذه المعلومات يهدف إلى تشجيعك علي المشاركة في عملية اتخاذ القرار. كما يعرض هذا التقرير جهود وزارة المالية في تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية لرفع وعي المواطن المصري بما يحدث في الاقتصاد العالمي وكيفية انعكاسه على الاقتصاد المصري والمشاركة في الآليات المختلفة المتاحة من قبل وحدة الشفافية على الموقع الالكتروني www.budget.gov.eg أو وسائل التواصل المجتمعي ليصبح مواطناً فعالاً ويشارك في التصويت على القرارات الخاصة بإعداد الموازنات على المستوى المحلي. وللمزيد من المعلومات، قم بزيارة أحد وسائل التواصل التالية:

المواقع الرسمية

www.budget.gov.eg
https://www.mof.gov.eg

باقي مواقع التواصل المجتمعي

https://www.facebook.com/FTCEUnit
Instagram: @transparency_unit
https://www.youtube.com/channel/UC7Z6feIZ1N8nPsAa7cBlHjg
https://twitter.com/FTCE_UNIT

البريد الإلكتروني للوحدة:

info@budget.gov.eg
ftceunit@gmail.com

٢ يعني ايه موازنة؟

الموازنة هي بيان يوضح كل الايرادات المتوقع ان تحصل عليها الدولة خلال العام المالي و**خطة الحكومة في إعادة ترتيب أولويات الانفاق لتحسين جودة حياة المواطن** وذلك في مجالات الحماية الاجتماعية وكافة الخدمات الحكومية ومنها: الصحة والتعليم والاسكان والتموين **وحماية البيئة** وغيرها.

٣ مراحل إعداد الموازنة:

تم وضع تقديرات الموازنة العامة للعام المالى٢٠٢٣/٢٠٢٤ خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٢٢ وحتى نهاية فبراير ٢٠٢٣ بعد التشاور **مع نحو٦٦٩ جهة موازنية** وكذلك كافة المصالح الإيرادية وغير الإيرادية، وفى ضوء تقديرات الاقتصاد العالمي السائدة في ذلك التوقيت، وكذلك في ضوء توصيات المؤتمر الاقتصادي في أكتوبر ٢٠٢٢، وتعتبر بمثابة خارطة طريق **لاقتصاد أكثر تنافسية وأكثر مرونة و قادر على التعافي من الأزمات.**

ومن أهم مراحل إعداد الموازنة؟

رؤية وزارة المالية المستهدف تحقيقها من خلال الموازنة العامة للدولة

الحفاظ على استقرار الأوضاع الاقتصادية وضمان اتساق السياسات المالية واستدامة مؤشرات وأوضاع الاقتصاد الكلى .

المساهمة مع باقي الجهات المعنية بالدولة في تحقيق مسار نمو مرتفع ومتوازن ومستدام مدفوع بدور ومساهمة اكبر للقطاع الخاص وعلى ان يصاحب ذلك خلق فرص عمل كافية ولائقة.

استهداف مساندة القطاعات الواعدة ذات قيمة مضافة عالية من خلال **برنامج الإصلاحات الهيكلية** وكذلك استكمال منظومة تحسين حوكمة وكفاءة إدارة واستخدام أصول وموارد الدولة.

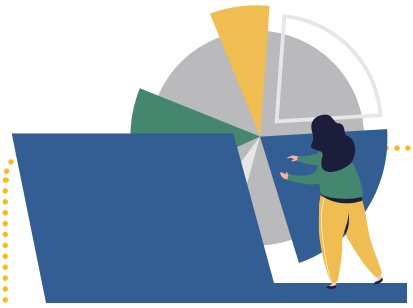

استقرار المؤشرات الاقتصادية والمالية

- وضع عجز الموازنة العامة الكلي على مسار نزولي والاستمرار في تحقيق فائض أولي.
- استمرار جهود الخفض التدريجى لمعدلات نمو الدين العام.
- تراجع نسبة واعباء فاتورة خدمة الدين الحكومي المحلي والخارجي
- المساهمة مع باقي الجهات المعنية بالدولة في السيطرة على التضخم واستقرار الأسعار المحلية عند معدلات منخفضة والحفاظ على رصيد كافي من الاحتياطات الدولية

النمو والتشغيل

- تحقيق معدل نمو شامل ومستدام ومتوازن يجنى جميع المواطنين ثماره مع خلق المزيد من فرص العمل خاصة الشباب والمرأة
- المساهمة مع باقي الجهات المعنية بالدولة في استمرار خفض معدلات البطالة
- تزايد نسبة مساهمة القطاع الخاص في حجم الناتج المحلى وحجم الاستثمارات

الإصلاح الهيكلي

- تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة وتزايد دور القطاع الخاص فى توليد النمو الاقتصادى
- تزايد مساهمة قطاعات الصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات
- إجراءات تضمن الحوكمة والشفافية والمنافسة العادلة

٤ ما هو الجديد بموازنة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤

زيادة الاستثمارات الحكومية إلى نحو **٥٨٦,٧ مليار** جنيه لخلق فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات وزيادة مشروعات الاستدامة البيئية إلي **٥٠٪** من الاستثمارات الحكومية.

إضافة منظور النوع الاجتماعي في مخصصات موازنة البرامج والأداء لعام ٢٣/٢٤ وتشمل (النساء، ذوي الاعاقة، الأطفال، كبار السن، والفئات الأولى بالرعاية).

اهتمام كبير لدفع النشاط التصديري من خلال برنامج دعم الصادرات بمخصصات **بلغت ٢٨,١ مليار جنيه.**

إصدار اللائحة التنفيذية لقانون المالية العامة الموحد مما يمثل نقلة نوعية لإدارة المال العام **وتطبيق موازنة البرامج والاداء.**

تعزيز دور القطاع الخاص في إطار تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة من خلال برنامج طموح للطروحات العامة.

الاعلان عن قرارات هامة للمجلس الأعلى **للإستثمار لتخفيف الأعباء المالية** والضريبية على المستثمرين وتعزيز الحياد الضريبي والعدالة الضريبية.

(لمعرفة أهم القرارات انظر ص.٤٦ من هذا التقرير)

الإسراع في الإعلان عن وثيقة السياسات الضريبية للدولة خلال السنوات الخمس المُقبلة.

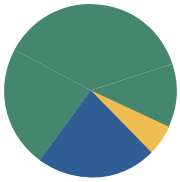

تخصيص نحو ١٢ مليار جنيه لتمويل مبادرة دعم القطاعات الإنتاجية « الصناعية والزراعية والسياحية» بقروض قيمتها **١٥٠ مليار جنيه بسعر فائدة يبلغ ١١٪** على أن تتحمل وزارة المالية الفرق في سعر الفائدة

الوفاء بالاستحقاق الدستوري للصحة **بـ ٣٩٧ مليار جنيه** والتعليم والبحث العلمي **بـ ٦٩١,٥ مليار جنيه.**

٥ الأسس والأطر والأهداف الحاكمة لموازنة العام

٥,١ الاستمرار في جهود الحفاظ على الاستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات الأزمة الراهنة

استكمال الجهود التنموية وتحقيق الاستدامة المالية ؛ حيث تستهدف موازنة ٢٤/٢٣:

- تحقيق عجز كلي **٧٪ من الناتج المحلي** الإجمالي
- تحقيق فائض أولي قدره **٢,٥٪** من الناتج المحلي
- خفض دين أجهزة الموازنة ليكون **٩١,٣٪** من الناتج المحلي وصولاً إلى **٨٠ ٪ بنهاية ٢٠٢٧.**

٥,٢ تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ودعم توطين الصناعات المحلية

التخارج من الأنشطة غير الإستراتيجية **ومنح دور أكبر لمساهمة القطاع الخاص** في النشاط الاقتصادي، وتيسير الإجراءات الضريبية والجمركية لمساندة بيئة الأعمال وتشجيع المنافسة **ومنع الممارسات الاحتكارية**.

التركيز على القطاعات الإنتاجية والتصديرية ومنها الزراعة والصناعة والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات، والكهرباء.

التوسع في مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

استمرار **جهود تحسين جودة البنية التحتية** والخدمات والمرافق لضمان مستوي معيشة أفضل للمواطن المصري.

٥,٣ جهود دفع الحماية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطن المصري

اتخذت الحكومة المصرية مجموعة من الإجراءات للتخفيف من وطأة أزمة ارتفاع تكلفة المعيشة على المواطنين وخاصةً الفئات الأولى بالرعاية لتمكنهم من التعامل مع الاثار السلبية المصاحبة للأزمات التى مرت علي الدولة، وذلك من خلال:

تحسين دخول العاملين بالجهاز الحكومي وأصحاب المعاشات

توسيع شبكة الحماية الاجتماعية

دعم المبادرات الرئاسية لتحسين الأوضاع المالية ومستوى المعيشة وجودة الخدمات للمواطنين، ومن أهمها:

- **«حياة كريمة»**
- **«الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة»**
- **منظومة التأمين الصحى الشامل.**
- **مبادرة ١٠٠ يوم صحة**

توفيرالاحتياجات الرئيسية للجهات الموازنية والسلع الاستراتيجية للمواطنين.

٥,٤ دفع أنشطة التنمية البشرية (التعليم والصحة)

تعزيز مجالات التنمية البشرية من خلال التركيز على مخصصات برامج التعليم والصحة وبرامج التأمين الصحي والمستلزمات الطبية والأدوية.

٥,٥ حزمة متكاملة من الاجراءات لدفع جهود التحول الى الاقتصاد الأخضر وخفض الانبعاثات ومنها:

اقتراح منظومة من الحوافز والمبادرات لمساندة التحول الى الاقتصاد الأخضر والتوسع في تحفيز تمويل مشروعات الطاقة المتجددة والمشروعات الخضراء.

التوسع في استخدام وسائل التمويل الخضراء مثل السندات الخضراء وسندات الاستدامة.

استهداف ان تكون ٥٠٪ من الاستثمارات الحكومية موجهة لمشروعات تتميز بالاستدامة البيئية مثل: برامج «مشروعات التخفيف» و«مشروعات التكيف»، و«الاقتصاد الدائري» (لمزيد من التفاصيل برجاء الرجوع إلى ص (١٧).

٥,٦ استكمال جهود إصلاح المالية العامة بموازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ومن أهمها

- الإصلاح على كل من جانبي الإيرادات والمصروفات العامة لموازنة ٢٣/٢٤
- استمرار جهود تطبيق موازنة البرامج والأداء
- الاستمرار في سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات
- إضافة منظور العدالة الاجتماعية والنوع الاجتماعي في موازنة ٢٣/٢٤.
- الميكنة ومنظومة GFMIS
- استراتيجية الدين العام وإدارة المخاطر المالية

مستهدفات العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

أولاً: آفاق الاقتصاد العالمي:

يشير تقرير آفاق النمو الاقتصادي العالمي لشهر يوليو ٢٠٢٣ لصندوق النقد الدولي إلى تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي **من ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٣٪ في عام ٢٠٢٣**، وهو ما قد ينعكس على أداء الموازنة العامة ومعدلات نمو النشاط الاقتصادي خلال العام المالي٢٠٢٣/٢٠٢٤.
ومن الأسباب الرئيسية **لإنخفاض معدل النمو العالمي؛ السياسات الانكماشية التي أقرتها البنوك المركزية العالمية** برفع أسعار الفائدة لمحاربة التضخم؛ حيث أقر المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع معدلات الفائدة عدة مرات، مسجلة أعلى مستوياتها منذ ٢٢ عامًا **لتتراوح من ٥,٢٥٪ إلى ٥,٥٪، وهى الزيادة الـ١١ منذ مارس ٢٠٢٢.**

كما أثرت الحرب بأوروبا على زيادة الأسعار العالمية للعديد من السلع خاصةً الغذائية والبترولية. ومن ناحية أخرى **انخفضت معدلات التجارة العالمية نتيجة للاضطرابات في سلاسل التوريد في مختلف الأسواق والأنشطة التجارية العالمية.**

ثانياً: أهم مستهدفات الاقتصاد الكلي للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤:

معدل النمو الاقتصادي **٤,١ ٪**

الناتج المحلي الإجمالي (بسعر السوق) **١١,٨٤** تريليون جنيه

معدل التضخم **١٦ ٪**

معدل الاستثمار **١٥,٢ ٪**

معدل الادخار **٨,١ ٪**

معدل البطالة **٧,٣ ٪**

ثالثاً: أهم المستهدفات المالية على المدى المتوسط:

٨٠٠ ألف
فرصة عمل سنويا

مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي
٣٦ ٪ من الاستثمارات الكلية وصولاً إلى ٥٠٪
بنهاية ٢٠٢٥/٢٦

متوسط سعر برميل البرنت
٨٠ دولار

متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية
١٨,٥ ٪

متوسط سعر القمح (بالجنية/أردب)
١,٥٠٠,٠

*المصدر: وزارة المالية والخطة الاستثمارية لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

من أهم مصادر النقد الأجنبي المستهدفة لعام ٢٤/٢٣

- **٣٢ مليار دولار–** صافي تحويلات المصريين العاملين بالخارج بحلول عام ٢٠٢٥/٢٦
- **١٦ – ١٧ مليار دولار –** المتحصلات السياحية
- **١٢ مليار دولار –** صافي الاستثمار الأجنبي المباشر

ثالثاً: أهم المستهدفات المالية على المدى المتوسط:

- تحقيق فائض أولى سنوى مستدام يصل لنحو ٢.٥٪ سنويا في المدى المتوسط.
- تحقيق معدلات نمو سنوية لا تقل عن ٦ – ٧ ٪ في المدى المتوسط.
- السيطرة على التضخم وخفض سعر الفائدة للتعامل السريع والقوى مع التحديات الراهنة في ضوء تراجع قيمة الجنيه امام الدولار وارتفاع اسعار الفائدة بشكل كبير جدا ومؤثر محليا وعالميا

وتحقيق هذه المستهدفات على المدى المتوسط يتطلب الآتي خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤:

رابعاً: المستهدفات المالية لموازنة العام المالي ٢٣/٢٤:

وفي ضوء ما سبق تستهدف موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ الاستمرار في جهود الحفاظ على الاستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات الأزمة الراهنة وجهود مساندة النشاط الاقتصادي وتحفيزه دون الاخلال باستدامة مؤشرات الموازنة ووضع الدين العام على مسار نزولي، وتحقيق فوائض أولية تصل **الى ٢٩٥,٦ مليارجنيه.**

الميزان الكلى و الأولى(٪ إلى الناتج)

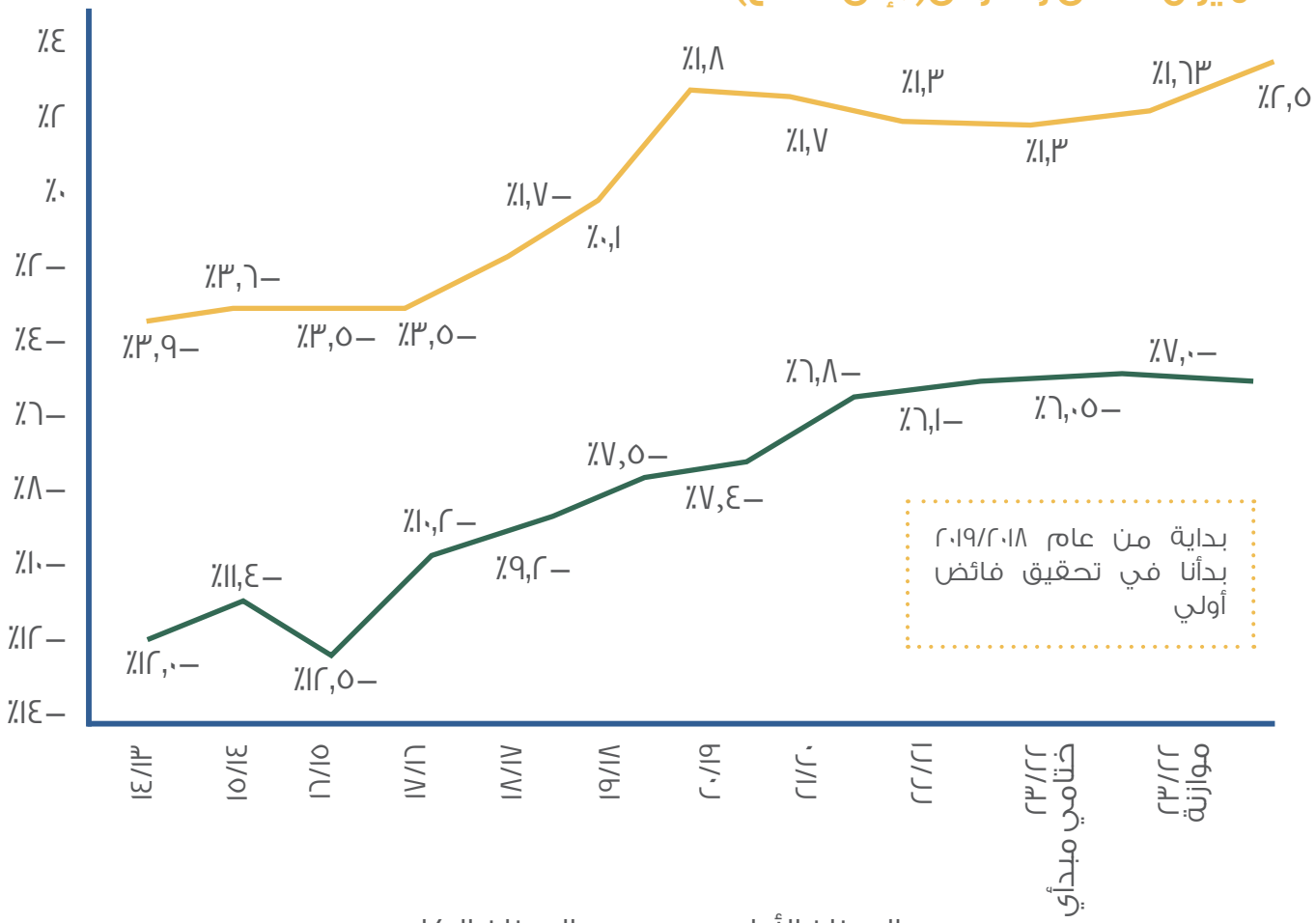

التقسيم الإقتصادى لمؤشرات الأداء المالى

	موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤	ختامي مبدئي ٢٠٢٢/٢٠٢٣	فعلى ٢٠٢١/٢٠٢٢	فعلى ٢٠٢٠/٢٠٢١	فعلى ٢٠١٩/٢٠٢٠
المصروفات	٢,٩٩٠,٩٢٤	٢,١٧٧,١٥٠	١,٨٣١,٠٢٢	١,٥٧٨,٧٧٤	١,٤٣٤,٧٢٣
الاجور و تعويضات العاملين	٤٧٠,٠٠٠	٤١٣,٦٥٢	٣٥٨,٧٣٥	٣١٨,٨٠٦	٢٨٨,٧٧٣
شراء السلع و الخدمات	١٣٩,٣٨١	١١٩,٢٦٠	٩٩,٥٨٠	٨١,٤٦٢	٦٩,٨٧١
الفوائد	١,١٢٠,٠٨٦	٧٧٤,٩١٨	٥٨٤,٨٢٦	٥٦٥,٤٩٧	٥٦٨,٤٢١
الدعم و المنح و المزايا الاجتماعية	٥٢٩,٦٨٥	٤٤٢,٨٢٠	٣٤٣,٤٠٥	٢٦٣,٨٨٦	٢٢٩,٢١٤
المصروفات الاخري	**١٤٥,٠٨٣**	**١٢٢,٧٧٦**	**١١٤,٧٤٦**	**٩٩,٧٥١**	**٨٦,٨٠٢**
شراء الاصول غير المالية (الاستثمارات)	٥٨٦,٦٩٠	٣٠٣,٧٢٤	٣٢٩,٧٣٠	٢٤٩,٣٧٢	١٩١,٦٤٢
الايرادات	٢,١٤٢,١١٠	١,٥٥٥,٤٩٦	١,٣٤٧,١٧٨	١,١٠٨,٦٢٥	٩٧٥,٤٢٩
الضرائب	١,٥٢٩,٩٩١	١,٢٦١,١٢٣	٩٩١,٤٠٢	٨٣٣,٩٩٣	٧٣٩,٦٣٣

	موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤	ختامي- مبدئي ٢٠٢٢/٢٠٢٣	فعلى ٢٠٢١/٢٠٢٢	فعلى ٢٠٢٠/٢٠٢١	فعلى ٢٠١٩/٢٠٢٠
المنح	١,٩٣١	٣,٤٧٣	٤,٠٨١	٢,٩٥٥	٥,٢٦٣
الايرادات الاخري	٦١٠,١٨٨,٠	٢٩٠,٩٠٠	٣٥١,٦٩٤	٢٧١,٦٧٨	٢٣٠,٥٣٤
العجز (الفائض) النقدي	٨٤٨,٨١٤	٦٢١,٦٥٤	٤٨٣,٨٤٤	٤٧٠,١٤٩	٤٥٩,٢٩٤
صافي حيازة الأصول المالية	٢٤,٣٧٥–	١١,٠٤٦–	٥٧٠,٠	٢,١٩٦	٣,٤٨١
العجز (الفائض) الكلي	٨٢٤,٤٤٠,٠–	٦١٠,٦٠٨–	٤٨٤,٤١٤–	٤٧٢,٣٤٥–	٤٦٢,٧٧٥–
العجز (الفائض) الاولي	٢٩٥,٦٤٦	١٦٤,٣١٠	١٠٠,٤١٢	٩٣,١٥٢	١٠٥,٦٤٦
نسبة العجز (الفائض) النقدي الي الناتج المحلي	٪٧,٢–	٪٦,١٥–	٪٦,٢–	٪٦,٨–	٪٧,٣–
نسبة العجز (الفائض) الكلي الي الناتج المحلي	٪٧,٠–	٪٦,٠٥–	٪٦,٢–	٪٦,٨–	٪٧,٤–
نسبة العجز (الفائض) الأولي الي الناتج المحلي	٪٢,٥	٪١,٦٣	٪١,٣	٪١,٣	٪١,٧

V الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وأهم القطاعات الدافعة للنمو:

(وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – مجلد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤ ، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٣)

هيكل الاستثمارات الكلية لخطة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤: (عام/ خاص)

استثمارات عامة
(١٠٥٠ مليار جنيه)
٦٣,٦٪ من اجمالى
الاستثمارات

الجهازالحكومي
(٥٨٦,٧ مليار جنيه)
٥٥,٩٪ من اجمالى الاستثمارات

استثمارات الجهاز الحكومي ومن أهم مخصصاتها:

٢٧١,٣ مليار جنيه تمويل بالعجز

١٨٠ مليار جنيه مصادر أخري

١٢٦,٦ مليار جنيه تمويل ذاتي من جهات الإسناد والمنح

الهيئات الاقتصادية
(٣٨٤ مليار جنيه)

٣٦,٦٪ من اجمالى الاستثمارات

الشركات العامة
(٧٩,٣ مليار جنيه)

٧,٥٪ من اجمالى الاستثمارات

الشركات الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ تشكل نحو ٢٤,٧ مليار جنيه.

الشركات الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تشكل نحو ١٩,٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤

الشركات القابضة النوعية تشكل نحو٣٥ مليار جنيه

** ارتفعت قيمة الاستثمارات الكلية بنسبه نمو ١٧,٩٪ عن العام السابق

توزيع الإستثمارات الكلية (وفقاً للقطاعات الاقتصادية)

(وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – مجلد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤ ، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٣)

١,٦ تريليون إجمالي الاستثمارات العامة والخاصة

الصناعات التحويلية
استخراجات البترول والغاز وأخرى
الزراعة والري والصيد
صرف صحي
مياه
كهرباء
تكنولوجيا المعلومات
النقل والتخزين
تشييدات وبناء
المطاعم والفنادق
تجارة الجملة والتجزئة
قناة السويس
تعليم
صحة
الأنشطة العقارية
أخرى

جمالي الاستثمارات الكلية	١,٦ تريليون
الزراعة والري والصيد	١١٦,٦
استخراجات البترول والغاز وأخرى	٩٩,٦
الصناعات التحويلية	١٠٠,٧
كهرباء	٨١,٥
مياه	٣٨,٨
صرف صحي	٨٠,٥
تشيدات وبناء	٥٠,٩
النقل والتخزين	٣٢٠,٦
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٨٣,٣
قناه السويس	١٥
تجارة الجملة والتجزئة	٣٤,٣
المطاعم والفنادق	٤٢,٥
الأنشطة العقارية	١٠٢,١
صحه	٧٥
تعليم	٩٩.٤
أخري	٢٦١,٣

قطاعات دافعة للنمو الاقتصادي بالخطة الاستثمارية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤

(وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – مجلد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤ ، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٣)

القطاع الزراعي: الحفاظ على استدامة الأمن الغذائي والمائي

- الاستثمارات الكلية للقطاع ١١٦,٦ مليار جنيه لخطة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤
- تحقيق قدر كبير من الأمن الغذائي للحد من الاعتماد على الاستيراد.
- إقامة مجتمعات زراعية جديدة تشمل الأنشطة المرتبطة بالزراعة.
- تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية.
- زيادة الصادرات الزراعية الطازجة والمصنعة.

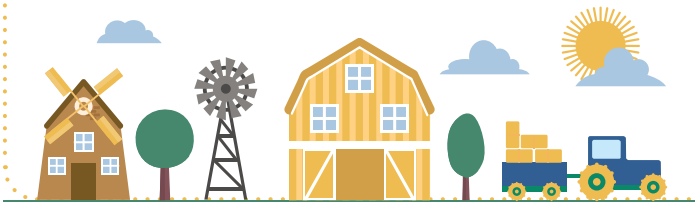

القطاع الصناعي: استيعاب نحو ٣,٥ مليون فرصة عمل

الاستثمارات الكلية للقطاع **١٠٠,٧ مليار جنيه** لخطة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، منها :

- الصناعات التحويلية غير البترولية ٧٩ مليار جنيه
- الصناعات البترولية ٢٢ مليار جنيه

زيادة مشاركة القطاع الصناعي في الصادرات الوطنية بنسبة ٨٥٪ من جملة الصادرات السلعية غير البترولية

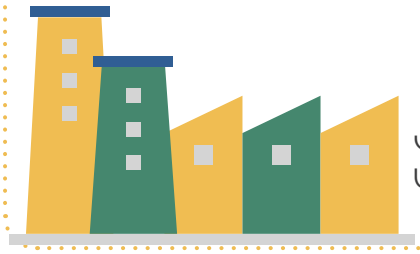

من أهم البرامج تنمية الصادرات الصناعية يهدف إلى:

- يحتل هذا البرنامج اهتماماً خاصاً في ضوء التوجه الاستراتيجي للدولة لاستهداف تحقيق ١٠٠ مليار دولار صادرات سلعية في غضون ثلاث أعوام.

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

الاستثمارات الكلية للقطاع **٨٣,٣ مليار جنيه** لخطة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

أهم البرامج المستهدفة لتحفيز لقطاع الاتصالات

- تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- الارتقاء بالخدمات الحكومية الرقمية لتطوير أداء الجهاز الحكومي.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة ورفع كفائتها.
- صناعة التعهيد: إطلاق استراتيجية مصر الرقمية لصناعة التعهيد (٢٠٢٢–٢٠٢٦) لمضاعفة حجم الصادرات المصرية من منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات بحصيلة دولارية تصل إلى ٨ مليار دولار عام ٢٣/٢٤.

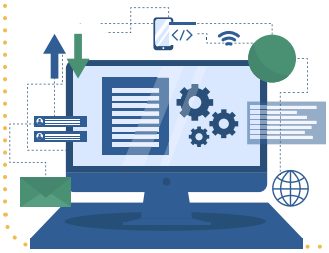

الاقتصاد الدائري في مصر: قوامه وإمكانياته

(وفقاً لمركز المعلومات بمجلس الوزراء)

- «مشروعات التخفيف» تعمل على خفض الانبعاثات الملوثة للبيئة مثل القطار الكهربائي، ومشروعات الطاقة المتجددة،
- «مشروعات التكيف» تشمل تطوير البنية التحتية للتكيف مع التغيرات المناخية مثل مشروعات تحلية المياه وتبطين الترع، والصرف الصحى وحماية الشواطئ.
- «الاقتصاد الدائري» يشمل إعادة تدوير المخلفات بطرق مستدامة وصديقة للبيئة

٥١ مصنع لإعادة التدوير في مصر

٤٢١ محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي **٤٤٣٦,٧ مليون م ٣ كمية الصرف الصحي** المعالج خلال ٢٠١٩

من أهم مشروعات التخفيف للعام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤

وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – مجلد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٣

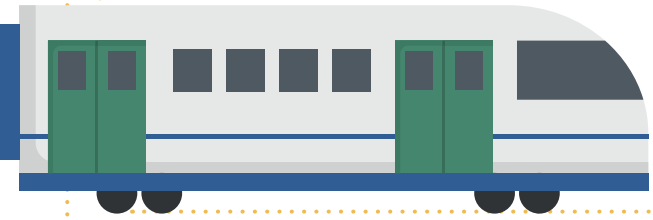

- القطار الكهربائي السريع
- مترو الأنفاق
- مشروع خطي مونوريل العاصمة الإدارية ومدينة ٦ أكتوبر
- الإدارة المستدامة للملوثات العضوية
- محطة توليد كهرباء باستخدام نظم الخلايا الفوتوفولطية بالغردقة
- محطات كهرباء بطاقة الرياح (خليج السويس)
- منظومة المخلفات الصلبة
- إنشاء وتطوير المجازر الآلية

من أهم مشروعات التكيف للعام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤

وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – مجلد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٣

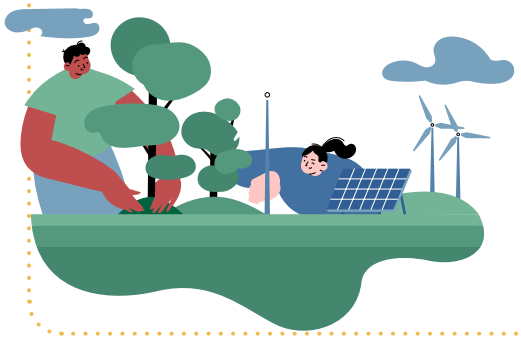

- المشروع القومي لتاهيل وتبطين الترع
- حماية وتطوير السواحل والشواطئ المصرية
- تغطية ترع ومصارف لحماية البيئة
- تطوير الخطة المتكاملة للموارد المائية
- محطة تحلية مياة شرق مطروح (الرملية ٤)
- محطات تحلية مياه البحر بشرم الشيخ
- توسعات محطة معالجة ثلاثية عرب أبو سعد
- محطة معالجة ثلاثية مرسي مطروح

٨ تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، دعم توطين الصناعات المحلية

١) «وثيقة سياسة ملكية الدولة» وتخارج الدولة تدريجياً من عدد من القطاعات

- تعمل الوثيقة على تحديد إطار تنظيمي ومؤسسي واضح ينظم العلاقة بين القطاع الخاص والدولة.
- تعزيز الحياد التنافسي ومنع الممارسات الاحتكارية.
- كما تتضمن الحياد الضريبي، وكذا المديونية، والحياد التنظيمي والتشريعي.
- وتنص على الالتزام بنشر تقرير خلال **٦٠ يوم من انتهاء السنة** المالية يتضمن كافة الأصول التى تم التخارج منها كلياً أو جزئياً
- والالتزام بنشر تقرير سنوى منفصل يتضمن متابعة تنفيذ الوثيقة والإصلاحات المصاحبة لها
- ومن أهم ما تم تنفيذه في هذا الصدد حتى الآن، ما يلى:
  - وقعت الحكومة صفقات بقيمة ١,٩ مليار دولار تتعلق بتخارج الدولة من عدد من الشركات منها حصيلة دولارية بقيمة **١,٦ مليار دولار**، والباقي سيتم تحصيله بالجنيه المصري، ليصل إجمالي مبيعات الأصول العامة في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ إلى حوالي ٤ مليارات دولار.
  - تكوين شركة قابضة مع مجموعة من المستثمرين الدوليين والإقليميين باستثمارات قدرها **٧٠٠ مليون دولار للاستثمار** (بالاستحواذ) على عدة فنادق مملوكة للدولة.
  - تم بيع ماقيمته ٨٠٠ مليون دولار من حصص الأقلية في الشركة المصرية للإيثيلين والمشتقات، الوطنية للحفر والمصرية لأنتاج ألكيل بنزين الخطي إلى (ADQ) صندوق أبو ظبي.
  - تم بيع حصة الدولة **٣١٪ في عز الدخيلة للحديد مقابل ٢٣٠ مليون دولار**. وجدير بالذكر أن هذه الصفقات نهائية وملزمة.
  - طرح ٣٢ شركة في البورصة أو بيع حصص منها لمستثمرين رئيسيين، وذلك على مدار عام يبدأ من الربع الأول من هذا العام وحتى الربع الأول من العام ٢٠٢٤، وتشمل خطة الطرح بنك القاهرة، والمصرف المتحدة، والبنك العربي الأفريقي الدولي، بجانب شركة مصر للتأمين. ويمكن إضافة المزيد من الشركات إلى برنامج الطرح العام الأولي. (لمزيد من التفاصيل عن قائمة الشركات التي سيتم طرحها، برجاء الرجوع للملحق في نهاية التقرير)
  - جدير بالذكر أن ملف الطروحات IPO أحد الركائز الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى، كما أنه أصبح برنامجا للدولة المصرية غير مرتبط بأزمة ولكنه مرتبط بوثيقة سياسة ملكية الدولة التي تم الإعلان عنها وتلتزم بها الدولة، كما أصبح بمثابة أداة مهمة للحكومة لإرسال إشارة واضحة للتقدم في جهود التخارج وإظهار إصرار الحكومة على إشراك وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

٢) التوسع في تمويل المشروعات بنظام المشاركة بين القطاع العام والخاص PPP

- استحداث طرقًا جديدة للتعاقد كالمناقصة والمزايدة، والتعاقد المباشر.
- الرقابة المسبقة على اختيار المشروعات، والتأكد من جاهزيتها للتعاقد.
- تقليل مدة الطرح والتعاقد، وسرعة نظر التظلمات

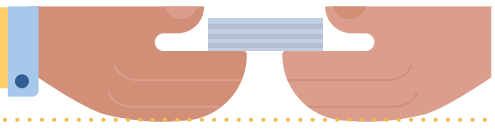

٣) برنامج تحفيز الاستثمار الصناعي وتعميق التصنيع المحلي

- توفير بنية داعمة للنمو والاستثمار الصناعي
- تبسيط الإجراءات الخاصة بالحصول علي التراخيص الصناعية
- توفير الأراضي الصناعية المرفقة
- تيسير إجراءات الحيازة والانتفاع بها
- بناء المجمعات الصناعية المتخصصة
- التعريف بفرص الاستثمار الصناعي الواعدة في مختلف مناطق الجمهورية

٤) برنامج تحسين تنافسية القطاع الصناعي

- تحسين جودة المنتجات الصناعية وزيادة قدرتها التنافسية محلياً وخارجياً
- تطوير المنظومة الشاملة للمواصفات والجودة والرقابة
- تطوير قاعدة صناعية من الموردين المحليين
- تكوين شراكات مستدامة بين المنشآت الصناعية الكبيرة، سواء المحلية أو الدولية.

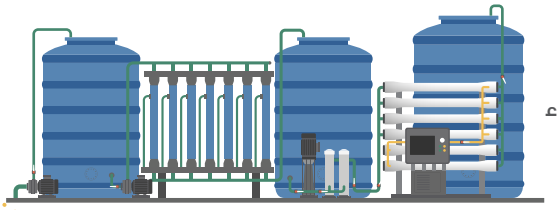

٥) أهم مخصصات دعم ومساندة القطاعات الإنتاجية والفئات الأكثر تأثراً بالأزمات الاقتصادية بموازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤:

- **٥٨٦,٧ مليار جنيه** استثمارات أجهزة الموازنة العامة للدولة بمعدل نمو قدره ٧١٪ منها ٢٨٠,٠ مليار جنيه ممول من الخزانة.
- **٢٨,١ مليار جنيه** مخصصات لدعم تنشيط الصادرات
- **١٢ مليار جنيه** لتمويل مبادرة دعم القطاعات الإنتاجية «الصناعية والزراعية والسياحية» بتحمل وزارة المالية الفرق في سعر الفائدة بحد اقصى للتمويل ١٥٠ مليار جنيه.
- **٦ مليار جنيه** تتحملها موازنة الدولة لخفض أسعار بيع الطاقة الكهربائية للأنشطة الصناعية بواقع عشرة قروش لكل كيلو وات ساعة.
- **١,٥ مليار جنيه** قيمة الضريبة على العقارات المبنية المستخدمة في ممارسة الأنشطة الصناعية تتحملها موازنة الدولة لمدة ثلاث سنوات.
- **١,٥ مليار جنيه** حوافز نقدية لمساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- **٠,٥ مليار جنيه** قيمة مساندة وتمويل استراتيجية صناعة السيارات.

٩ مدى استفادة المواطن من موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤

أ- جهود دفع الحماية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطن المصري

تحسين دخول العاملين بالجهاز الحكومي وأصحاب المعاشات

- زيادة مخصصات «الأجور» إلى **٤٧٠ مليار جنيه في موازنة ٢٣/٢٤ بنسبة زيادة ٦٠ مليار جنيه** عن تقديرات العام السابق لتحسين دخول ٤,٥ مليون موظف.
- **٠,٥ مليار جنيه لإجراء** حركات ترقية للموظفين العاملين بالدولة.
- رفع الحد الأدنى لأجور إلى **٣٥٠٠ جنيه شهريًا، و**الدرجة الثالثة التخصصية ٥ آلاف جنيه، و٦ آلاف جنيه لحملة الماجستير من شاغلي هذه الدرجة، و٧ آلاف جنيه لحملة الدكتوراه.
- إقرار مبكر للعلاوة الدورية للموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بدءا من أول أبريل ٢٠٢٣، **بنسبة ٨٪ من الأجر الوظيفي**، وبنسبة ١٥٪ للموظفين غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية، **بحد أدنى ١٢٥ جنيها شهريا.**
- زيادة الحافز الإضافي للموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية، وغير المخاطبين به بفئات مالية تبلغ **٣٠٠ جنيه للدرجات الرابعة، و٤٠٠ جنيه** للدرجات الثالثة حتى الأولى، و٥٠٠ جنيه لدرجات مدير عام فما فوقها.
- تقرير حافز تكميلي لتحسين الدخل لا يقل عن مبلغ **١،٠٠٠ جنيه شهرياً.**
- تبكير زيادة المعاشات بدءاً من ابريل ٢٠٢٣ بتكلفة سنوية قدرها **٥٥ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٥٪** يستفيد منها ١١ مليون مواطن بحد أدنى للزيادة **١٧٠ جنيهًا وحد أقصى ١٦٣٥ جنيهًا.**
- تعيين عدد ٣٠ ألف معلم مساعد بتكلفة سنوية تتحملها الموازنة العامة للدولة بنحو ١,٤ مليار جنيه، بمتوسط **مرتب شهري للمعلم ٣،٨٠٠ جنيه**
- تعيين **٣٠ ألف من الأطباء** والصيادلة بتكلفة أكثر من **١,٨ مليار جنيه**
- **تعيين ١٠ الآف موظف** بباقي أجهزة الدولة بتكلفة سنوية تقدر بنحو **٠,٤ مليار جنيه.**
- زيادة حد الاعفاء الضريبي بنسبة **٥٠٪ للعاملين بالحكومة والقطاع الخاص** بتكلفة سنوية أكثر من ١٠ مليار جنيه لرفع حد الإعفاء الضريبي على الدخل السنوي للأفراد من ٢٤ الف جنيه الى ٣٦ الف جنيه.
- زيادة مخصصات بعض الشرائح الوظيفية الأخري (اعضاء المهن الطبية، المعلمين بقطاع التعليم قبل الجامعي وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمراكز والمعاهد البحثية).

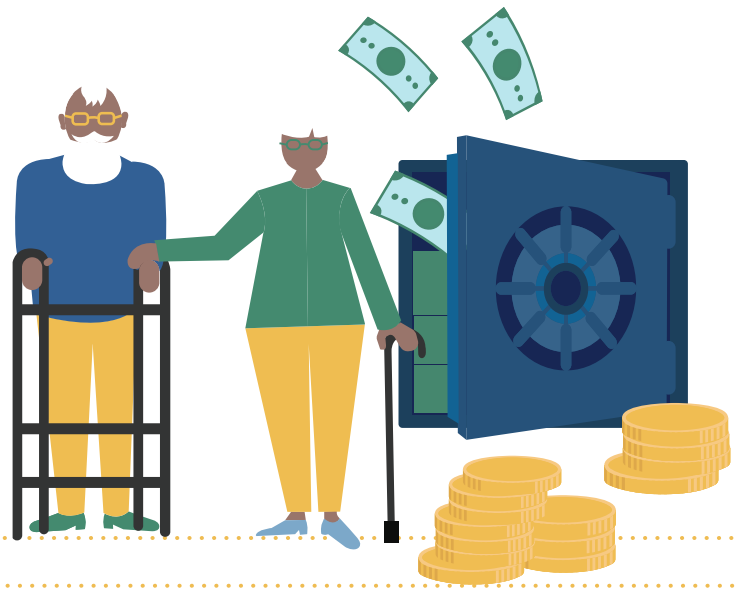

أهم مخصصات الحماية الاجتماعية

٥٢٩،٧ مليار جنيه للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٣/٢٠٢٤

١٢٧،٧ مليار جنيه لزيادة مخصصات دعم السلع التموينية ورغيف العيش لنحو ٧٠ مليون مواطن مع استمرار دعم حوالي **١٠٠ مليار رغيف سنويا** وبما يعكس تحمل الدولة لكافة الزيادات التي طرأت على أسعار القمح المحلي والمستورد. بالإضافة إلى صرف الدعم النقدي لسلع البطاقة التموينية بحوالي **٦٢،٢ مليون فرد** مع استمرار صرف الدعم الإضافي للفئات الأكثر احتياجا .

٣١ مليار جنيه الدعم النقدي **(معاش الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة)** يستفيد منه اكثر من ٥ مليون أسرة. برنامج تكافل يستهدف الأسر التي تعاني من الفقر الشديد وتحتاج إلى دعم نقدي وخدمي على أن يكون لديها أطفال في الفئة العمرية حتى ١٨ سنة. برنامج كرامة يستهدف الفئات التي تعاني من الفقر الشديد ولا تستطيع أن تعمل أو تنتج وغير قادرة للكسب لكبار السن أو إعاقة تمنعه عن العمل.

١٠،٢ مليار جنيه لزيادة مخصصات دعم الإسكان الإجتماعي لمحدودي الدخل بنحو **١٠٣،٥٪، وهويمثل ما تتحمله الدولة** من دعم لمحدودي الدخل من المستفيدين من هذا البرنامج، سواء للدعم النقدي أو دعم المرافق.

١٣٤،٧ مليار جنيه مساهمات الخزانة لصناديق المعاشات ضمن إعتمادات باب «الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية».

٩،٦ مليار جنيه مخصصات الأغذية بمشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وهي ضمن مصروفات شراء السلع والخدمات **لتدعم متطلبات النفقات التشغيلية**

٨،١ مليار جنيه مخصصات دعم النقل والانتقالات بموازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لتوفير خدمة نقل الركاب بأقل من تكلفتها الاقتصادية.

٣،٢ مليار جنيه مخصصات **المياه بموازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وهي ضمن مصروفات شراء السلع** والخدمات وهي مصروفات تدعم متطلبات النفقات التشغيلية بشكل أساسى للدولة.

٣،٥ مليار جنيه لتغطية **تكلفة توصيل خدمات الغاز الطبيعى للمنازل** بموازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ويستهدف هذا المخصص الانتهاء من توصيل الغاز الطبيعي للأسر المستهدفة.

١١٩ مليار جنيه مخصصات دعم البترول

أهم المبادرات في ضوء موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

١) منظومة التأمين الصحي الشامل (وفقاً لمركز المعلومات بمجلس الوزراء)

استهداف استكمال تطبيق منظومة التامين الصحى الشامل لكافة محافظات جمهورية مصر العربية خلال ١٠ سنوات.

٧٢,٨ مليار جنيه

حجم إيرادات منظومة التأمين الصحي الشامل بفوائض مالية قدرها ٦٧ مليار جنيه منذ بدئها وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢.

٣,٤ مليار جنيه

إجمالي ما تم تسديده من خدمات صحية للمشتركين.

١٥ مليار جنيه

عوائد استثمارية من المنظومة؛ مما يؤكد قدرة الدولة على استدامة المنظومة اقتصادياً.

١٦٢ منشأة

صحية عامة وخاصة تم التعاقد معها.

٣ آلاف

خدمة صحية توفرها المنظومة.

من بين تلك الخدمات:

تدخلات جراحية، وتحاليل، وأشعة، وعلاج أورام، وزراعة أعضاء، وأجهزة تعويضية، ومعينات بصرية وسمعية، وعلاج أسنان، وأغذية علاجية وتكميلية.

٢,٧ مليون مواطن

إجمالي المنتفعين من المنظومة في ٣ محافظات؛ بورسعيد، والأقصر، والإسماعيلية.

تقرر الانتهاء

من جميع مراحل المنظومة خلال ١٠ سنوات بدلاً من ١٥ سنة.

٢) «مبادرة حياة كريمة»:

في بداية عام ٢٠٢٣ تم إطلاق المرحلة الثانية للمشروع القومي لتنمية الريف المصري «مبادرة حياة كريمة» على مستوي ٥٢ مركز يضم أكثر من ١،٦٠٠ قرية لخدمة عشرين مليون مواطن، وبتكلفة تتراوح بين ٣٠٠و٤٠٠ مليار جنيه وذلك من إجمالي تريليون جنيه مخصصة لتنفيذ المبادرة بمراحلها الثلاثة. وقد أدرجت الأمم المتحدة مبادرة حياة كريمة ضمن أفضل الممارسات الدولية للعديد من الأسباب: المبادرة لديها مستهدفات كمية واضحة، قابلة للقياس وتتبع مستوى الإنجاز، قابلة للتحقق لدخولها حيز التنفيذ، توافر الموارد التي تضمن تنفيذها، لها نطاق زمني محدد، وتتلاقي مع العديد من أهداف التنمية المستدامة.

ولمزيد من التفاصيل حول أهم ما تم في المرحلة الأولي من المشروع القومي «حياة كريمة» لتطوير الريف المصري

وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – مجلد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٣

الصرف الصحي
مليار جنيه **٥٢,٥**

١٦٧ محطة معالجة
٢١,٣ ألف كم شبكات صرف صحي
١٤٤١ محطة رفع صرف صحي

الكهرباء
مليار جنيه **٢٨,٤**

١٤٦٦ قرية
يتم توفير خدمات الكهرباء بها

مياه الشرب
مليار جنيه **١٩,١**

٣٢٣ محطة تنقية مياه شرب
٨,٥ ألف كم شبكات مياه شرب

الري
مليار جنيه **١٢,٤**

تأهيل وتبطين الترع المرحلة الأولي والثانية بطول **٦٣٣٠ كم ٦٠٨ كوبري ري**

الصحة
مليار جنيه **٨,٩**

٢٤ مستشفي مركزي
١١٠٢ وحدة صحية
٣٦٧ وحدة اسعاف

الاتصالات (شبكة الألياف الضوئية)
مليار جنيه **٥،٦**

١٤٦٨ قرية
يتم توصيلها بالإنترنت فائق السرعة

تطوير الطرق الرئيسية ومحطات السكك الحديدية
مليار جنيه **٤,٢**

١٦٤ طريق رئيسي
١١٦ محطة سكة حديد
٣٦٧ وحدة اسعاف

طرق محلية
مليار جنيه **٢،٦**

تطوير شبكة الطرق المحلية لعدد **١٤٤٦** قرية وتطوير **٩٧** موقفاً للمركبات

مجمع الخدمات الحكومية
مليار جنيه **١,٧**

٣٣٢ مجمع حكومي

التضامن
مليار
١,٣ جنيه

٣٢٤ منشاة تضامن

الشباب والرياضة
مليار
١,٢ جنيه

٩٨٣ مركز شباب

التعليم
مليار
١,١ جنيه

١٥٣٣٠ فصل
صيانة **١٣٠٣** مدرسة

الغاز الطبيعي
مليار
١,١ جنيه

٩٢٦ قرية
يتم تغطيتها بخدمات الغاز الطبيعي

مراكزالخدمات الزراعية
مليون
٧٢٧ جنيه

٣٣٠ مركز خدمة زراعية
٤٦ مركز تجميع ألبان

تنمية محلية
مليون
٦٢١ جنيه

١٢٨ نقطة إطفاء
١٢٧ سوق

نقاط شرطة
مليون
٤٤٣ جنيه

٢٣١ نقطة شرطة

٣) برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر

- برنامج الحكومة المصرية للتنمية المحلية بالصعيد الممول جزئياً من البنك الدولي لتحقيق التنميه المستدامة بتمويل قدره مليار دولار مناصفة بين البنك الدولي والحكومة المصرية خلال مدة ٧ سنوات.
- يهدف البرنامج إلى تعزيز قدرات الإدارة المحلية في أربع محافظات هي (سوهاج وقنا والمنيا وأسيوط) لتوفير بنية تحتية وخدمات ذات جودة عالية وتوفير المناخ الملائم لتنمية القطاع الخاص ودعم وترفيق المناطق الصناعية وتعزيز المشاركة المجتمعية وتوفير الوظائف.
- وقد اعتمد البرنامج نهجاً قائماً على المشاركة في التخطيط بالتشاور مع أصحاب المصلحة في قطاع واسع من المجتمع المحلي لتحديد الاستثمارات التي ينبغي القيام بها وتنفيذها وتقييمها.
- ولاقت جهود البرنامج إشادةً من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة التي أدرجته على قوائمها لأفضل الممارسات التي تحقق أهداف التنمية المستدامة.

الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي بالعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

تشمل البرامج التي تخص النوع الاجتماعي وتضمن المرأة والأطفال، والشباب، والمسنين وذوي الإحتياجات الخاصة.

وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – مجلد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٣

أهم البرامج الخاصة بالمرأة في ٢٣/٢٤

- تم توجيه استثمارات عامه بالخطة الإستثمارية بنحو ٢,١ مليار جنيه لدعم المرأة المصرية صحياً واجتماعياً (وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية).
- استكمال إنشاء ٦ فروع للمجلس القومي للمرأة في المحافظات.
- تطوير ١٧ مركزاً لخدمه المرأة العاملة.
- التصدي للموروثات الثقافية السلبية والتي ترسخ التمييز ضد المرأة.
- زيادة مشاركة المراة في سوق العمل.
- الحماية من كافة أشكال العنف والممارسات الضارة من خلال تأهيل دور الاستضافة
- مشاركة المرأة في الحياة السياسية والبرلمانية
- تطوير دور الرعاية الصحية الأولية التي تدعم صحة المرأة.

من أهم البرامج الخاصة بالطفل في ٢٣/٢٤:

النهوض بالوعي الثقافي للطفل

- زيادة حملات رفع الوعي الثقافي للأطفال.
- إحلال وتجديد بيوت ثقافة للطفل.
- استكمال مجمعات الأسرة والطفولة (مكاتب ونوادي).

توفير الرعاية الصحية الكاملة للأطفال

- النهوض بجودة الخدمات الصحية للأطفال
- زيادة تغطية خدمات رعاية الحمل بشكل دوري
- إجراءات وقائية للحد من وفيات الأطفال.

توفير الرعاية الاجتماعية الشاملة للأطفال:

- الحد من عمالة الأطفال.
- توفير اماكن استضافة للأطفال بلا مأوي
- إنشاء المزيد من الخطوط الساخنة لنجدة الطفل.
- دعم وتطوير خدمات التغذية المدرسية
- الحد من التسرب التعليمي

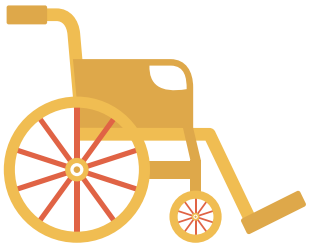

من اهم البرامج الخاصة بذوي القدرات الخاصة في ٢٤/٢٣:

- زيادة وعي المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- إعداد قاعدة بيانات موحدة ومحدثة عن الأشخاص ذوي الإعاقة
- تعزيز فرص الوصول العادل للتعليم
- تعزيز تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقهم فى العمل الملائم لإدماجهم في سوق العمل.
- تعزيز الرعاية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة
- تعزيز الرعاية الصحية لذوي الإعاقة
- تيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الثقافية، والإعلامية، والرياضية.

من أهم البرامج الخاصة بالشباب في ٢٤/٢٣:

- توجيه استثمارات عامه في خطة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، لتعزيز الخدمات الرياضية والشبابية تبلغ ١,٣* مليار جنيه (وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية).
- تعزيز الخدمات المقدمة للشباب في المحافظات الحدودية والأماكن النائية.
- تعزيز جهود الارتقاء بصحة الشباب ولياقتهم البدنية، واستمرار التوسع في تطوير وإنشاء مراكز شباب، والملاعب المختلفة، وبيوت الشباب، والمدن الشبابية

البرامج الخاصة بكبار السن في ٢٤/٢٣:

- تعزيز الحصول على الرعاية الصحية المناسبة لكبار السن.
- تشجيع التوسع في إنشاء دور رعاية واستضافة لكبار السن.

* وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – مجلد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٣

دفع أنشطة التنمية البشرية (الصحة والتعليم)

مخصصات الصحة في موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤:

٣٩٧ مليار جنيه بزيادة ٩٢,٤ مليار عن ٢٠٢٢/٢٠٢٣

١٤,١ مليار جنيه تأمين صحي وأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة

٥,٤ مليار جنيه مستلزمات طبية.

١٤,٦ مليار جنيه أدوية.

أهم برامج قطاع الصحة:

مبادرة ١٠٠ مليون صحة للقضاء على فيرس سي

ومبادرة القضاء على قوائم الانتظار رفع كفاءة المستشفيات

توفير الأدوية والأمصال وألبان الأطفال ومستلزمات الأجهزة الطبية.

إطلاق المبادرة الرئاسية لدعم وزيادة عدد اسرة العناية المركزة وأيضا زيادة حضانات الأطفال

الخطة الاستثمارية لقطاع الصحة لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)

التعامل مع تحدى توفير الكوادر الطبية

تطوير المستشفيات القائمة

١٦٧ مستشفى رعاية علاجية*

٢٩ مستشفى صحة نفسية*

٤٩ مستشفى تتبع أمانة المراكز الطبية المتخصصة*

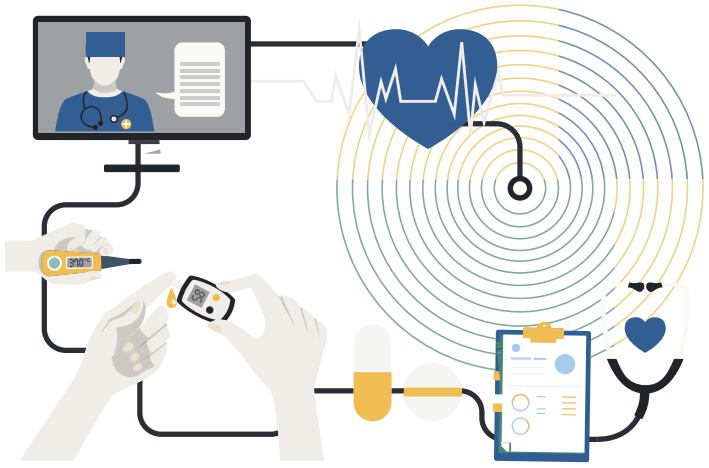

تطوير مرفق الإسعاف

تطوير وتجهيز المراكز والوحدات الطبية

مراعاة الاستدامة البيئية في قطاع الصحة

- محطات لرصد ملوثات الهواء والمياه والأغذية
- مجمعات محارق النفايات الطبية الخطرة

* وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – مجلد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٣

مخصصات التعليم في موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤:

٣٩٢,٤ مليار جنيه للتعليم ما قبل الجامعي بزيادة قدرها ٧٥,٤ عن العام الماضى.

١٩٩,٥ مليار جنيه للتعليم العالي بزيادة قدرها ٤٠,٤ مليار جنيه عن العام الماضى.

٩٩,٦ مليار جنيه للبحث العلمي بزيادة قدرها ١٤,٨ مليار جنيه عن العام الماضى.

الخطة الاستثمارية لقطاع التعليم لعام ٢٠٢٣\٢٠٢٤ (وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)

وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – مجلد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٣

- مراعاة تأثير الزيادة السكانية علي الاحتياجات التنموية.
- ربط مخرجات التعليم الفني بسوق العمل في إطار برنامج الإصلاحات الهيكلية.
- ضمان جودة خدمات التعليم في المدارس والجامعات الحكومية.
- إتاحة خدمات التعليم لشرائح الدخل المتوسط.
- التحول الرقمي في منظومة التعليم.
- توفير المهارات الفنية اللازمة لسوق العمل من خلال تطبيق الجدارات.
- توفير المهارات المناسبة للعملية الإنتاجية في الصناعة من خلال المدارس التطبيقية.
- توزيع ١.٨ مليون تابلت على طلاب المرحلة الثانوية.

التربية والتعليم والتعليم الفني:

- تحويل (٤٥) مهنة إلى نظام الجدارات مع توفير التدريب اللازم للمعلمين.
- تدريب كوادر التعليم الفني، بمشاركة شركاء التنمية مثل برنامج TVET الممول من الاتحاد الأوروبي والحكومة المصرية، ومشروع دعم التشغيل ومشروع الدعم الفني لمبادرة التعليم الفني الشامل الممول من الحكومة الالمانية عن طريق الوكالة الالمانية للتعاون الدولي، ومشروع قوى عاملة مصر الممول من هيئة المعونة الأمريكية.

التعليم العالي والبحث العلمي:

تحسين تنافسية مؤسسات التعليم الجامعي

استكمال تجهيز ١٦ جامعة أهلية (الجلالة– العلمين–المنصورة الجديدة– سلمان– ١٢ جامعة منبثقة من الجامعات الحكومية)

دعم المراكز والمشروعات البحثية

- استكمال دراسات وابحاث الجينوم المرجعي للمصريين
- استكمال إنشاء وتجهيز مقر وكالة الفضاء الإفريقية
- استكمال مبني الحاضنات التكنولوجية بمعهد بحوث الفلزات

تطوير التعليم الفني والتكنولوجي

استكمال تجهيز ١٠ جامعات تكنولوجية

إصلاحات المالية العامة بموازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤

تعتبر اصلاحات المالية العامة هى إحدى الركائز والأدوات الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي تتبناه الحكومة منذ عام ٢٠١٦ لتحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي وذلك من خلال عدة اصلاحات على جانبى الإيرادات والمصروفات وبما يسمح بوجود مساحة مالية تمكن الدولة من استمرار زيادة الإنفاق الموجه للتشغيل والإنتاج والتنمية البشرية واتاحة الخدمات الاساسية لقطاع عريض من المواطنين. وفي هذا الإطار، **فقد صدر قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ في فبراير من العام الحالي والذي يدمج قانونى «المحاسبة الحكومية وقانون الموازنة العامة للدولة» في قانون واحد ، والذى يعمل على:**

- إعداد الموازنة العامة للدولة وفقاً لإطار إقتصادى ومالى متوسط المدى
- تطبيق موازنة البرامج والأداء باعتبار ذلك أحد الوسائل التي تضبط الانفاق العام وترشده.
- ترسيخ مفاهيم الشفافية والمحاسبة والمساءلة.

- **كما تنص المادة رقم (٤) من القانون على أن تلتزم الجهات الإدارية بتطبيق مبدأ الشفافية خلال مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة، ونشر التقارير والبيانات المرتبطة بالأداء لكل منها بشكل دورى بما يسمح بتحقيق المشاركة المجتمعية.**

ويعد هذا القانون من أهم الإنجازات لاستدامة جهود الشفافية والإفصاح في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة ومن ثم تحسين ترتيب مصر فى المؤشرات الدولية، وقد تضمن القانون تعريف كل من الشفافية والافصاح والمساءلة كالتالى:

- **الشفافية: الكشف عن المعلومات والبيانات الجوهرية للمالية العامة بصورة واضحة ودقيقة** ودورية في التوقيت الملائم وبطريقة يمكن الاعتماد عليها لتقييم مدى الكفاءة والفعالية في حسن استخدام موارد الدولة
- **الإفصاح: اتاحة المعلومات المالية وغير المالية الأساسية بصورة رسمية** مع توفير المعلومات التى يمكن الاعتماد عليها لتقييم مدى الكفاءة والفعالية فى حسن استخدام موارد الدولة.
- **المساءلة: محاسبة الجهات الإدارية** عن تحقيق الوظائف والمسئوليات المنوطة بها ومدى الكفاءة والفعالية في إدارة واستخدام الموارد لتحقيق أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة.

- كما ينص القانون على **تطبيق موازنة البرامج والأداء بالوزارات والهيئات الموازنية**، والهيئات الاقتصادية تدريجيًا خلال مدة أقصاها ٤ سنوات؛ على نحو يُسهم فى رفع كفاءة الإنفاق العام وإعلاء مبادئ المساءلة والمحاسبة، تحقيقًا لأعلى درجات الشفافية والإفصاح
- كما يُعد هذا القانون ضمن عدة إصلاحات تشريعية لإدارة الموازنة العامة لضمان الإدارة الرشيدة للمال العام، الذي يُسهم في تحقيق وفورات مالية **للإنفاق على القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم.**
- يحدد القانون أطر موازنية متوسطة المدى لمدة ثلاث سنوات تالية لسنة الموازنة لضمان التخطيط المالى الجيد ووضع رؤية مستقبلية للأداء المالى بالجهات الإدارية للدولة وإعادة استخدام المخصصات المالية فى السنوات التالية إذا تعثر صرفها خلال سنة الاعتماد. بالإضافة الي **التوسع في استخدام التطبيقات التكنولوجية لتعزيز حوكمة المنظومة المالية للدولة** في ظل التحول إلى مصر الرقمية، والتأكيد على الدور الرقابي لممثلي وزارة المالية على المال العام وتحقيق التكامل مع الأجهزة الرقابية، وحوكمة إنشاء الصناديق والحسابات الخاصة الجديدة.

أهم أولويات سياسات الإصلاح على جانبى الإيرادات العامة والإنفاق العام لموازنة ٢٣/٢٤

مراعاة استقرار السياسة الضريبية وتنويع مصادر إيرادات الدولة تأكيدًا على أن السياسة المالية غير قائمة على فرض أعباء جديدة على المواطنين، ولكن قائمة في الأساس لتعزيز العدالة.

من أهم إصلاحات الإيرادات الضريبية (١,٥ تريليون جنيه)

- استراتيجية الايرادات متوسطة المدي (MTRS) لزيادة الحصيلة الضريبة بـ٠,٥٪ من الناتج المحلى في عام ٢٣/٢٤بمعدل إجمالي يصل إلى ٢ ٪ على المدى المتوسط
- الميكنة الرقمية وتوسيع القاعدة الضريبية
- استمرار العمل على تحسين الإدارة الضريبية من خلال توحيد الاجراءات لجميع المصالح الضريبية.
- إدارة مخاطر متطورة.
- تشجيع الاقتصاد غير الرسمي، مع استهداف اجراءات للحد من التهرب والتجنب الضريبى.
- الحد من الإعفاءات للشركات المملوكة للدولة واستبدالها بحوافز تضمن زيادة الانتاجية.
- انشاء مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين.
- سرعة الانتهاء من اعداد والإعلان عن وثيقة السياسات الضريبية للدولة خلال الخمس سنوات القادمة.

الضرائب العقارية:

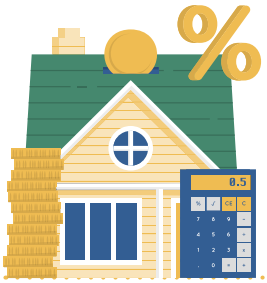

- تطوير نظم المعلومات والحصر والفحص والتعامل مع المواطنين.
- الانتهاء من المشروع القومي لتحديث وميكنة منظومة إدارة الضرائب العقارية
- إنشاء قاعدة بيانات الكترونية بكل الوحدات العقارية.
- صدور قرار بإعفاء ١٩ قطاع صناعى ونشاط مزارع الإنتاج الداجنى من الضريبة العقارية لمدة ٣ سنوات

الضريبة الجمركية:

- تعديل فئات التعريفة الجمركية على بعض السلع الواردة لتشجيع الاستثمار والحفاظ على البيئة
- مشروع الكشف بالأشعة على الحاويات في المنافذ الجمركية للحد من حالات التهريب الجمركي.
- تم الأنتهاء من منظومة النافذة الواحدة.
- مشروع نظام الفاعل الإقتصادى المعتمد، والذي يتضمن إصدار قائمة بالشركات ذات السمعة الطيبة.
- تم تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحونات وتم الاستغناء عن المستندات الورقية.

أهم إصلاحات الإيرادات غير الضريبية: (٦١٠ مليار جنيه)

- تنفيذ برنامج الطروحات العامة لأصول الدولة لزيادة الحصيلة بنحو **٧٠ مليار جنية** خلال عام ٢٣/٢٤
- التعامل مع التشابكات المالية بين جهات الدولة وتحسين هياكل الهيئات الاقتصادية والشركات المملوكة لزيادة الفوائض المحولة للخزانة العامة للدولة.
- إحكام الرقابة على الصناديق والحسابات الخاصة بما يضمن تنمية مواردها
- استهداف تحصيل **٥ مليار جنيه** في ٢٣/٢٤ صافى أرباح شركات قطاع الأعمال العام.
- استهداف تحصيل **١٤,٥ مليار جنيه** فوائض من الهيئات الاقتصادية بدون قناة السويس.
- استهداف تحصيل **٣,٤ مليار جنيه** صافي أرباح شركات القطاع العام

وعلى جانب آخر، تستند سياسات الإنفاق العام بموازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ على:

- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام بشكل يضمن كفاءة توزيع مخصصات الدولة ويخلق مساحة مالية لتمويل فرص التنمية والإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية وتحسين جودة الخدمات العامة والتعليم والصحة.
- تطبيق موازنة ذات أسقف مالية للإنفاق العام وتخصيص أسقف إنفاق كلي بما يتماشى مع أولويات السياسة المالية

ومن أهم السياسات الإصلاحية المخطط تنفيذها ما يلى:

تطوير أسلوب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق:

إستمرار جهود تطبيق موازنة البرامج والأداء

- تمنح موازنة البرامج والأداء للدولة درجة من المرونة في مواجهة الأزمات وضمان الوصول إلى أكبر استخدام ممكن للموارد العامة، وتحقيق النتائج المرجوة من الاعتمادات المالية بما يساهم في تطوير الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.
- ويتم اعداد موازنة البرامج والأداء وفقاً لبرنامج عمل الحكومة المصرية وبالتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠، والاهداف الأممية SDG مع مراعاه مواد الدستور وقانون المالية العامة الموحد وعلى ما تضمنه منشور إعداد الموازنة والارشادات الواردة بدليل وزارة المالية لموازنة البرامج والأداء.

حيث يتكون برنامج عمل الحكومة من ٥ أهداف استراتيجية (وينبثق منها ٢٥ برنامج رئيسي و١٦٣ برنامج فرعي)

١) حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية.

٢) بناء المواطن المصري.

٣) التنمية الاقتصادية ورفع كفائة الأداء الحكومي.

٤) النهوض بمستويات التشغيل.

٥) تحسين مستوى معيشة الشعب المصري

وتقوم كل وزارة وكل جهة بتحديد البرامج المنوطة يتفيدها في ضوء الاختصاصات والتكليفات لكل منها ويتم توزيع اعتمادات الموازنة علي كل من هذه البرامج.

الإعتمادات الموازنية علي الأهداف الإستراتيجية لبرنامج عمل الحكومة

المصدر: وزارة المالية – موازنة البرامج والاداء للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣

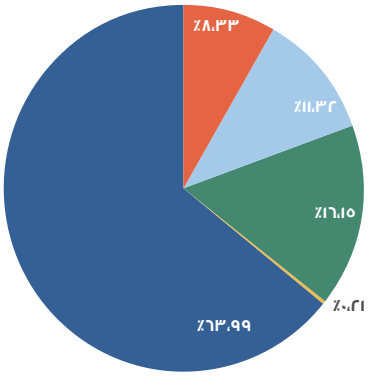

الأهـــداف الاستراتيجيـــة	الاستخدامات القيمة (بالجنيه)	نسبة
الهدف الاستراتيجي الأول حماية الأمن القومى وسياسة مصر الخارجية	٢٥٥،٣٧٠،٣٩	٨.٣٣٪
الهدف الاستراتيجي الثانى بناء المواطن المصرى	٣٤٧،١٢٦،١٢	١١.٣٢٪
الهدف الاستراتيجي الثالث التنمية الاقتصادية ورف كفاءة الأداء الحكومى	١،٩٦٢،٢١٦،٣١	٦٣.٩٩٪
الهدف الاستراتيجي الرابع النهوض بمستويات التشغيل	٦،٥١٢،٩١	٠.٢١٪
الهدف الاستراتيجي الخامس تحسين مستوى معيشة الشعب المصرى	٤٩٥،٠٨٨،٤٦	١٦.١٥٪
إجمالى عام	٣،٠٦٦،٣١٤،١٩	١٠٠.٠٠٪

الاقتصاد الأخضر وخفض الانبعاثات بموازنة العام المالي ٢٤/٢٣

تستهدف وزارة المالية حزمة متكاملة من الإجراءات لدفع جهود التحول الى الاقتصاد الأخضر وخفض الانبعاثات ومنها:

- قامت الحكومة المصرية **باستضافة مؤتمر الـ ٢٧ لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ في نوفمبر ٢٠٢٢**، تحت شعار « معاً من أجل التنفيذ«؛ لتسريع وتيرة خطة العمل المناخية وفقاً لمبادئ بروتوكول «كيوتو« واتفاقية «باريس«؛ جنباً إلى جنب مع دعم جهود الدول الأفريقية **للتخفيف من تداعيات التغيرات المناخية.**
- وقعت مصر في نوفمبر ٢٠٢٢ **اتفاقيات وبروتوكولات تعاون بقيمة ٨٣ مليار دولار في قطاع الطاقة** المتجددة، حيث تم التوقيع مع **تسعة مستثمرين** على هامش مؤتمر المناخ الذي استضافته مصر في شرم الشيخ.
- كما وقعت مصر عدداً من الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية **وشركاء التنمية لتنفيذ مشروعات بقيمة ١٥ مليار دولار أمريكي** في إطار برنامج المنصة الوطنية للمشروعات الخضراء Egypt's Nexus on Water, Food, & Energy، في مصر.
- ستأخذ الاستثمارات شكل تمويل مختلط لتمويل مشروع طاقة ضخم واحد **بقيمة ١٠ مليار دولارأمريكي.**

الشركاء الممولين هم من مؤسسات التنمية متعددة الأطراف:

شريك الطاقة
البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD
(٢٠٠–٣٠٠ مليون دولار)

بنك التنمية الأفريقي AFDB
(١ مليار دولار)

شريك الغذاء
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
(٢٠٠ مليون دولار)

تعهدت الولايات المتحدة وألمانيا والاتحاد الأوروبي بالفعل بتقديم ٢٨٥ مليون دولار (مزيج من الديون والمنح).

كما قامت الدولة بتخصيص النفقات لتعزيز الاقتصاد الأخضر والطاقة النظيفة من خلال:

- تطبيق آلية التسعير التلقائي للمنتجات البترولية.
- التوسع في توصيل الغاز الطبيعي للمنازل ووسائل المواصلات التي تعمل بالغاز الطبيعي.
- زيادة الاستثمارات بالموازنة الموجهة للاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة.

للحفاظ على البيئة وصحة المواطنين..
الدولة تتجه نحو مشروعات الإقتصاد الأخضر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

مصر أول دولة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تصدر السندات الخضراء السيادية الحكومية بالأسواق العالمية

المشروعات الخضراء
هى مشروعات تهدف إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوث، ومنع خسارة التنوع البيولوجى

السندات الخضراء
هى سندات تهدف إلى توفير التمويل للمشروعات الصديقة للبيئة، وخفض تكلفة التمويل على الأوراق الحكومية، وتشجيع الاستثمارات النظيفة بالمنطقة

٧٥٠ مليون دولار
قيمة إصدار مصر أول طرح لها من السندات الخضراء بالأسواق العالمية لأجل ٥ سنوات

٤٤٧.٣ مليار جنيه
تكلفة تنفيذ ٦٩١ مشروعاً أخضر فى خطة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١

أكثر من **٣,٧** مليار دولار
قيمة طلبات الشراء على طرح السندات الخضراء السيادية الحكومية، مما ساهم فى خفض سعر العائد ليصل إلى ٥,٢٥٪ بدلاً من ٥,٧٥٪

١٤٪
من إجمالى الاستثمارات العامة تم توجيهها للمشروعات الخضراء بموازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١

١.٩ مليار دولار
قيمة محفظة مصر من المشروعات الخضراء المؤهلة حتى سبتمبر ٢٠٢٠

- **١٦٪** فى مجال الطاقة المتجددة
- **١٩٪** فى مجال النقل النظيف
- **٢٦٪** فى مجال المياه والصرف الصحى
- **٣٩٪** فى مجال الحد من التلوث

عام ٢٠٠٨ بدأ ظهور السندات الخضراء عالمياً

٤١,٣٪ نسبة نمو حجم إصدارات هذه السندات عالمياً

٢١٢ مليار دولار ٢٠١٩
١٥٠ مليار دولار ٢٠١٨

أكبر دول العالم إصداراً لتلك السندات عام ٢٠١٩
فرنسا **٧** مليار يورو
هولندا **٦** مليار يورو

أبرز المشروعات الخضراء التى تستهدفها السندات الخضراء
- مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة
- مشروعات التكيف مع التغيرات المناخية
- مشروعات وسائل النقل النظيفة
- مشروعات التحكم فى التلوث ومنعه
- مشروعات المبانى الخضراء

المصدر: مركز المعلومات بمجلس الوزراء

١١ دين أجهزة الموازنة العامة للعام المالي ٢٤/٢٣

من المستهدف أن يصل دين أجهزة الموازنة للعام المالي ٢٤/٢٣ **إلى نحو ٩١,٣٪** من الناتج المحلي الإجمالي وأن ينخفض بفضل جهود الإصلاح المالي خلال السنوات المقبلة ليصل إلى أقل من ٨٠٪ بحلول عام ٢٧/٢٦.

وتعمل وزارة المالية بجهد متواصل على تحسين إدارة الدين وتقليل المخاطر المتعلقة بإعادة التمويل من خلال عدة قنوات رئيسية كما يلى:

- **خفض أعباء الدين:** تعمل وزارة المالية بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى على التحكم في معدلات زيادة مدفوعات الفوائد من خلال الاستمرار في تحقيق فائض أولي والسيطرة علي عجز الموازنة وتنويع مصادر التمويل بين الأدوات الداخلية والخارجية.
- **إطالة عمر الدين:** يتم ذلك لخفض الأعباء والإلتزامات في الوقت القصير، حيث يساعد مد آجال عمر الدين في تقليل حجم الإلتزامات العاجلة.
- **تطوير سوق الأوراق المالية:** وذلك من خلال الاستمرار فى تحقيق فائض أولى تنويع مصادر الدين بين عملات مختلفة وعلى عدة دائنين مما يساعد على جذب نطاق أوسع من المستثمرين وخفض مخاطر الإعتماد على مصدر واحد أو مصادر قليلة للتمويل.
- العمل على تحسين تقييم مصر في مؤشرات التقييم السيادي وخفض تكلفة التمويل بشكل عام.

السندات الخضراء:

- في شهر سبتمبر ٢٠٢٠، أصبحت مصر أول بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إصدار سندات سيادية خضراء، وأعلنت مصر عن إصدار سندات خضراء مدتها خمس سنوات بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار بسعر فائدة ٥,٧٥٪،
- شهد الطرح إقبالاً ملحوظاً من المستثمرين وتجاوز حجم الاكتتاب قيمة السندات مما دفع الحكومة إلى زيادة إجمالي قيمتها إلى ٧٥٠ مليون دولار بسعر فائدة ٥,٢٥٪ وهو مايعد أقل بـ ٥٠ نقطة أساس من سعره الأساسي (المصدر: البنك الدولى)

- قد جذب هذا الإصدار قاعدة جديدة من المستثمرين منهم اكثر من ٤٠ مستثمر متخصص في التمويل المستدام و١٩ مستثمر صديق للبيئة و١٦ مستثمر جديد لأول مرة
- تم توجيه التمويل الذي تم توفيره من هذه السندات للاستثمار في مشروعات ذات بعد بيئي وتراعي الاستدامة البيئية.

سندات الساموراي – مارس ٢٠٢٢

نجحت وزارة المالية في إصدار سندات الساموراي بالين الياباني بقيمة ٦٠ مليار ين ياباني، بما يُعادل نحو نصف مليار دولار بمتوسط تكلفة سنوية ٢,٣٪ لمدة خمس سنوات.

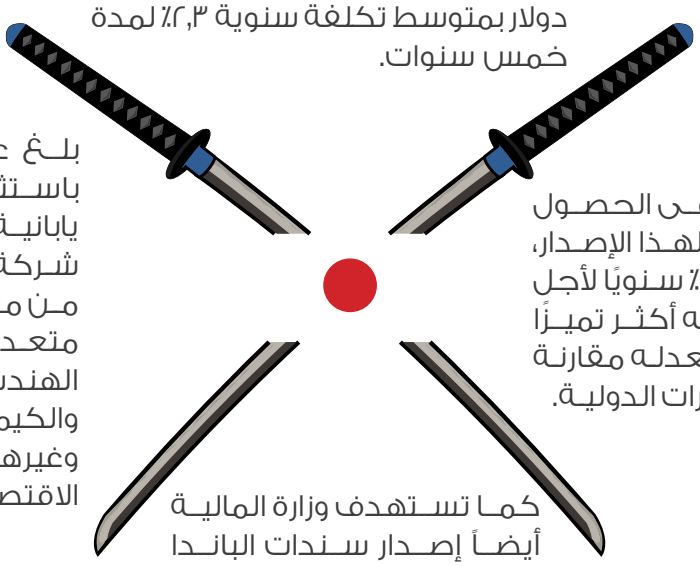

ولقد نجحت مصر فى الحصول على تسعير مناسب لهذا الإصدار، حيث بلغ العائد ٨٥ , ٠٪ سنويًا لأجل ٥ سنوات، بما يجعله أكثر تميزًا من حيث انخفاض معدله مقارنة بأسعار عوائد الإصدارات الدولية.

بلغ عدد الشركات العاملة باستثمارات يابانية أو مصرية يابانية مشتركة فى مصر ٨٧ شركة بإجمالي استثمارات تقترب من مليار دولار في أوجه نشاط متعددة في مجالات الصناعات الهندسية ، وخدمات النقل، والكيماويات، والأدوية، والتمويل وغيرها من الأنشطة التي تدعم الاقتصاد.

كما تستهدف وزارة المالية أيضاً إصدار سندات البانـدا الصينية في الصين باليوان الصيني.

إصدار الصكوك السيادية – فبراير ٢٠٢٣:

- تم إصدار أول صكوك إسلامية سيادية بقيمة ١,٥ مليار دولار.
- شهد الطرح إقبالاً ملحوظاً بقيمة إكتتاب بلغت ٦,١ مليار دولار، بما يعني تغطية الاكتتاب بأكثر من أربع مرات.
- بلغ عدد المستثمرين أكثر من ٢٥٠ مستثمراً. وقد جذب هذا الإصدار قاعدة جديدة من المستثمرين بدول الخليج وشرق آسيا والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.
- يعد عائد سعر الكوبون من هذه الصكوك أقل العوائد عالمياً ويصل إلى ١٠,٨٧٥٪

يأتي نجاح تلك الإصدارات في ظل ظروف اقتصادية وسياسية عالمية مضطربة، وارتفاع تكلفة التمويل العالمية، على نحو يبعث برسالة ثقة قوية في صلابة ومرونة الاقتصاد المصرى وقدرته على التعامل مع الازمات.

٢ الالتزامات المالية وتأثير بعض المخاطر المالية على موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤

من أهم مصادر المخاطر المالية:

- صدمات الاقتصاد الكلي.
- مخاطر وصدمات القطاع المالي.
- الالتزامات المحتملة (مثل الضمانات الحكومية، تكلفة تعويضات القضايا الدولية)
- الشراكات بين القطاعين العام والخاص (Public Private Partners "PPPs»)
- مخاطر الكوارث والأزمات.

الاقتصاد العالمي:

وفي ضوء ما يمر به الاقتصاد العالمي من أزمات متتابعة خاصةً بعد أزمة كوفيد– ١٩ والحرب الروسية الأوكرانية وما تبعها من آثار سلبية من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، ومعدلات التضخم، وزيادة الأسعار العالمية للعديد من السلع خاصةً الغذائية والبترولية، وانخفاض معدلات التجارة العالمية نتيجة للاضطرابات في سلاسل التوريد في مختلف الأسواق والأنشطة التجارية العالمية.

فقد تم إعداد موازنة العام المالي ٢٤/٢٣ بشكل حذر وبما يضمن التحوط لمواجهة أية انحرافات عن التقديرات المستهدفة، ولكن تظل المستهدفات المالية عرضة للتأثر وبشدة بوجود تغيرات كبيرة فى الافتراضات التالية:

١) أسعار الفائدة:

مع تزايد ارتفاع اسعار الفائدة لمحاربة التضخم وانعكاس ذلك على ارتفاع عوائد الأذون والسندات في الأسواق العالمية، فإن أرتفاع أسعار الفائدة المحلية بنحو ١٠٠ نقطة مئوية (١٪) مقارنة بما هو مستهدف بمشروع الموازنة، سيؤدي إلى ارتفاع فاتورة مدفوعات الفوائد بنحو ٨٠ مليار جنيه، وهو ما سيكون له تأثير سلبي على عجز الموازنة، إلى جانب تخارج بعض الاستثمارات الأجنبية في الأوراق المالية الحكومية، مما يعمل على ارتفاع تكلفة الاقتراض تماشيا مع زيادة الأعباء المالية.

٢) الأسعار العالمية للنفط:

تفترض موازنة ٢٤/٢٣ متوسط سعر برميل برنت عند ٨٠ دولار للبرميل، وفي حالة ارتفاع سعر النفط العالمي بنحو ١ دولار/ برميل سيؤدي ذلك إلى تدهور صافي العلاقة مع الخزانة.

الالتزامات المحتملة:

الضمانات الحكومية:

- تمثل التقديرات المبدئية لقيمة الضمانات المصدرة على الخزانة العامة في مارس ٢٠٢٣ نحو ٣٤٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل نحو ٢٧٪ في ديسمبر ٢٠٢٢ و٢٤٪ في نهاية العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، حيث تمثل الضمانات المحلية في مارس ٢٠٢٣ نحو ١٦,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتمثل الضمانات الخارجية نحو ١٧,٥٪.
- كما بلغت قيمة أرصدة القروض المضمونة في ٣١ مارس ٢٠٢٣ نسبة ٢٨٪ من إجمالي الناتج المحلى مقابل ما يمثل نسبة ٢٢٪ من إجمالي الناتج المحلى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و٢٠٪ في نهاية العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢.

توزيع نسب الضمانات (المحلية والخارجية) الممنوحة من الموازنة للهيئات في موازنة ٢٤/٢٣:

- الهيئة المصرية العامة للبترول **٤٣٪**
- هيئة المجتمعات العمرانية **١٢٪**
- شركات الكهرباء **١٣٪**
- الهيئة القومية للأنفاق **٧٪**
- هيئة قناة السويس **٣٪**
- الهيئة القومية لسكك حديد مصر **٢٪**
- الهيئة العامة للسلع التموينية **٣٪**
- أخرى **١٦٪**

شراكات بين القطاعين العام والخاص: (PPPs)

- يمكن أن تنشئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص التزامات شبيهة بالديون للحكومة حيث تلتزم الحكومة بالدفع مقابل الخدمات على مدى مدة العقد وقد تُلزم الحكومة بمجموعة من الالتزامات المحتملة.
- ويستعرض البيان التالي قائمة التكلفة الاستثمارية لمشروعات المشاركة مع القطاع الخاص PPPs التي تديرها الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص بوزارة المالية في ٣١ مارس ٢٠٢٣.

مشروعات المشاركة مع القطاع الخاص – تفصيلى

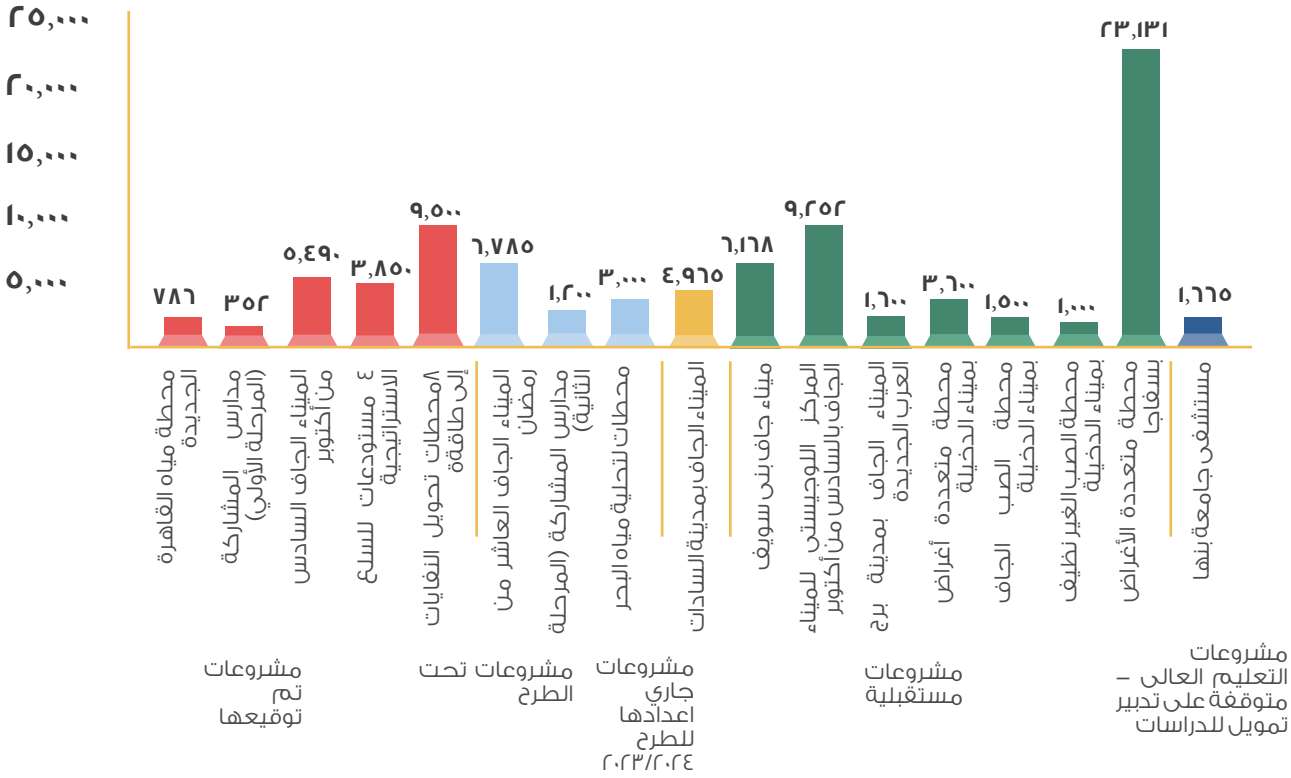

مخاطر تعثر الشركات المملوكة للدولة:

- تمثل المخاطر الرئيسية في حال انخفاض أرباح الشركات المملوكة للدولة والهيئات الاقتصادية وانخفاض الضرائب المحولة من تلك الشركات للخزانة العامة للدولة، أو في صورة دعومات تتحملها الخزانة العامة لمساندة تلك الشركات.
- وتحرص وزارة المالية، في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، على تقوية مؤسساتها لإدارة الشركات المملوكة للدولة والهيئات الاقتصادية وحل التشابكات المالية بما يضمن إدارة كفء للمال العام.

أهم التدابير المتخذة للتخفيف من وطأة المخاطر المالية (التدابير التخفيفية):

- وضع نظام شامل لتقييم اصدار الضمانات الحكومية.
- العمل على إنشاء وحدة لإدارة المخاطر المالية.
- العمل على إعداد تقرير نصف سنوي لأهم المخاطر المالية.
- إعداد استراتيجية الضمانات الحكومية.

الآليات المتخذة للحد من الخطر المالي:

- إنشاء لجنة خاصة في وزارة المالية لإدارة إصدار ومراقبة الضمانات الحكومية.
- قرر مجلس الوزراء رقم ٢١٢ المنعقدة بوضع حدود قصوى أو سقوف للضمانات الجديدة بحيث لا تزيد على ١٠٠ مليار جنيه سنوياً.
- ولتقليل المخاطر التي قد تنجم عن تخارج الدولة من النشاطات الاقتصادية أقر مجلس النواب تعديلات قانون جهاز المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بما ينظم عملية الدمج والاستحواذ.
- ضرورة موافقة وزارة المالية بالترخيص بالصرف بالمكون الأجنبي بعد التنسيق مع البنك المركزي والجهات المعنية.
- دراسة تقييم المخاطر، وضمان توزيع المخاطر بين الأطراف.
- دراسة تخصيص مبالغ مالية للكوارث والأزمات تدار من قبل اللجنة القومية لإدارة الأزمات والكوارث.

١٣ الموازنة التشاركية: تفعيل المشاركة والتواصل المجتمعي

تعريف مبادرة الموازنة التشاركية: أول تطبيق عملي لمبادئها

- تهدف الموازنة التشاركية الى تحسين كفاءة الانفاق العام من خلال خلق حلقة وصل بين مقدم الخدمة من الجهات المعنية الحكومية ومتلقي الخدمة من الجهات غير الحكومية والأفراد الطبيعيين.
- الهدف الأساسي من المبادرة هو أن يصبح المواطن المصري شريكا أصيلا في عملية التنمية المستدامة وصنع القرارت في عملية أعداد الموازنة على المستوى المحلي من خلال إدراجه في حل مشاكله المجتمعية في ضوء الموارد المحلية المتاحة، مما يعزز من الشفافية ويعلي من رضا المواطن والتي تعد من أحد المحاور الأساسية في رؤية مصر ٢٠٣٠.
- حيث تعمل المبادرة بخطة تدريجية على مدار ٣ سنوات تهدف من خلالها الى تمكين ورفع قدرات كوادر فعالة واعية من المواطنين على قراءة وفهم وتحليل كلا من موازنة وخطة المواطن وخطط وبرامج الحكومة بالإضافة الى تمكينهم من متابعة تنفيذ المشروعات المحلية والرقابة المحلية والرقابة المجتمعية مما يؤدي الى تحسين أحوال المواطن المصري، كما تنقسم خطة عمل المبادرة خلال الثلاث سنوات على النحو التالي:

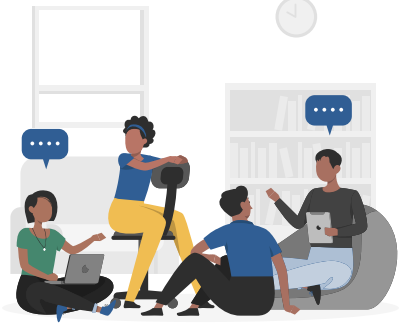

السنة	الإجراء المتخذ من قبل وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية
السنة الاولى	يتم إنشاء تدريجي لشبكة من الجهات الفاعلة المختلفة مثل: (منظمات المجتمع المدني وممثلي المحافظات والوزارات وبعض السلطات المحلية) وزيادة الوعي والمعرفة بمفهوم الموازنة التشاركية والبدء في عملية تصميم «نموذج مصري» مستقبلي للموازنة التشاركية، فضلاً عن عقد ندوات في المحليات الفقيرة والمهمشة لمناقشة المشاريع التي يمكن أن ترفع من مستوى معيشتهم، بحيث يصبح المواطن شريكا اصيلاً في عملية التنمية المستدامة وصنع القرار في عملية اعداد الموازنة على المستوى المحل
السنة الثانية	يتم اختيار المتدربين من كل من الكوادر الحكومية وغير الحكومية وممثلين من اللجان المختلفة المزمع إنشاؤها على آليات تنفيذ المبادرة وفقاً لمجموعة من المعايير، ثم تدريب مدربين على مهارات رصد وتحليل المشكلات المحلية من خلال ورش عمل وبحضور ممثلين TOT من كل الجهات المعنية بتنفيذ المبادرة وهم وزارة المالية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزارة التنمية المحلية، ومحافظة الاسكندرية والفيوم، والمديريات المالية، والمجتمع المدني بالمحافظة وذلك من اجل الوصول للمواطن لتوعيته بالموازنة التشاركية وتوصيل الرسائل الخاصة بالمواطنين
السنة الثالثة	بداية التطبيق الفعلي بناءاً على التدريبات والمهارات التي تم اكتسابها في المرحلة الاولى والثانية، وتقوم وزارة المالية بالتأكد من سلامة التطبيق

١) ما هي المشكلة التي نواجهها؟

- وجود فجوة بين الموازنات الممنوحة للوحدات المحلية والاحتياجات المتزايدة لهذه الوحدات.
- نمو معدل الزيادة السكانية الكبيرة بشكل متسارع أكبر من معدلات نمو الموارد حالياً، وما لذلك من ضغوط تضخمية متزايدة وتأثيرعلى مدى كفاية الموارد المتاحة حالياً مما يؤدي إلى عدم كفايتها لمتطلبات المواطن المحلى.
- قلة أو غياب قيادات مجتمعية مؤهلة لرفع المشكلات المحلية الحقيقية إلى الجهات الأعلى لاتخاذ القرارات المناسبة.

كيف تم تطبيق النموذج الوطني للموازنة التشاركية؟

- تم التعرف على نموذج الموازنة التشاركية من خلال زيارات تمت على مدار ٧ سنوات بالشراكة مع مؤسسات عالمية معنية بالشفافية والمشاركة المجتمعية في بلاد مختلفة وعلى رأسها (جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية، البرازيل، البرتغال، الهند، والمكسيك).
- ففي عام ٢٠١٩، قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية، بالتعاون مع عدد من شركاء النجاح من المؤسسات الدولية ذات الصلة، بدعوة الخبير جيوفاني الاجريتي والذي ساعد في الوصول الي النسخة المصرية الملائمة لنموذج الموازنة التشاركية لتصبح أول نموذج وطني للموازنة التشاركية.
- ومن ثم عقدت وزارة المالية ورش عمل الموازنة العامة بدعوة ٤ وزارات أخرى ومنظمات المجتمع المدني مع نهج تدريب المدربين لضمان فهم عميق وتنفيذ فعال لتقنيات الموازنات القائمة على المشاركة.

السيد جيوفاني اليجريتي محاضر دولي وباحث أول في مركز الدراسات الاجتماعية بجامعة كويمبرا بالبرتغال. لقد سبق أن كان لمدة ٥ سنوات الرئيس المشارك للهيئة المستقلة للضمان وتعزيز المشاركة في منطقة توسكانا بإيطاليا. فقد عمل كمنسق المشروع الدولي EMPATIA لتمكين المشاركة متعددة القنوات من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظم التشاركية، وهو عضو في مشروع «Urbinat»، الذي يركز علي إعادة تأهيل الأحياء السكنية الاجتماعية من خلال الحلول التشاركية القائمة على الطبيعة (في مدن بالبرتغال وبلغاريا وفرنسا وسلوفينيا وايطاليا والدنمارك). كمستشار للبنك الدولي والمجلس الأوروبي ووكالة التعاون الألمانية والرابطة السويدية للسلطات المحلية، عمل في بناء وتقييم الموازنات التشاركية في أكثر من ٥٠ دولة حتى الآن. قام بتأليف العديد من الكتب والمقالات في مجال خبرته، كما شارك في تأليف وثيقة بالفيديو بعنوان «ثورة هادئة: ميزانيات تشاركية من منظور برتغالي».

من أهم الخطوات في دورة عمل النموذج الوطني للموازنة التشاركية

الهيكل التنظيمي لنموذج الموازنة التشاركية

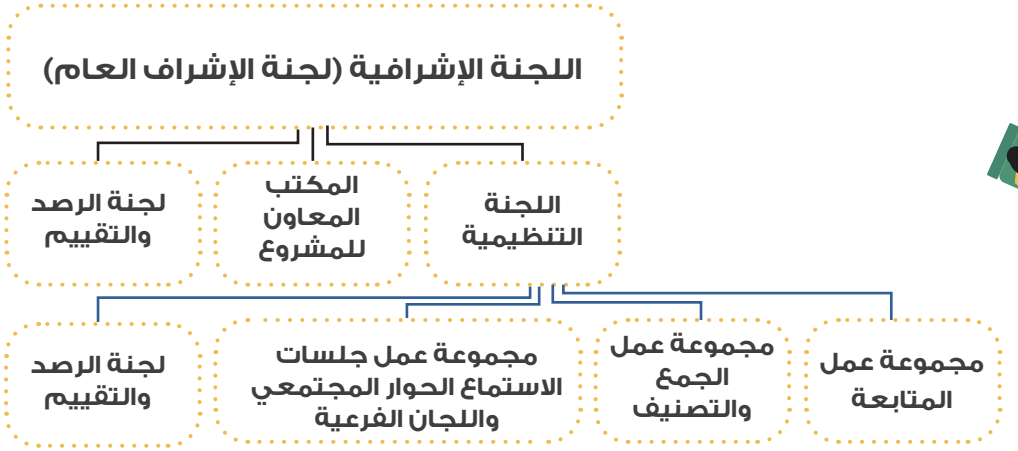

ما تم تنفيذة من تطبيق فعلي للنموذج الوطني للموازنة التشاركية:

أولاً: بدء المرحلة الأولى للتطبيق التدريجي للنموذج الوطني للموازنة التشاركية ؛ وذلك من خلال الآتي:

- تم عقد ندوات تعريفية وإنشاء شبكة من المتعاملين الرئيسيين فى كل من **محافظة القاهرة والإسكندرية والفيوم**؛ حيث تضم الجهات الفاعلة المختلفة مثل: **(منظمات المجتمع المدني وممثلي المحافظات والوزارات والبرلمان وبعض السلطات المحلية)**.
- تم **عقد شراكات مع الوزارات المعنية ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني** والجمعيات الاهلية للتعاون في تنفيذ وتطبيق النموذج الوطني للموازنة التشاركية بالمحافظات.
- قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بتقديم عدد من الجلسات التعريفية حول الموازنة التشاركية فى كثير من الجامعات والمحافظات لرؤساء القطاعات والجهات الحكومية وغير الحكومية بالمحافظة تمهيداً **لاختيار ١٠٠ متدرب من كل محافظة حتى يتلقوا التدريبات اللازمة ويصبحوا سفراء للنموذج.**

- كما قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بعقد اجتماعات مع كل من **السيد محافظ الاسكندرية ومحافظ الفيوم، واجتماعات مع اعضاء المجتمع المدني** المحلي لتحديد وبدء تنفيذ المشروعات فى حي غرب وحي المنتزه؛ وذلك فى سياق الخطة الاستثمارية للمحافظة وسد الفجوات بين الميزانيات الممنوحة للوحدات المحلية واحتياجات المحافظة المتزايدة.

- عقد زيارات وتقديم ندوة تعريفية عن الموازنة التشاركية **لطلاب الماجستير بكلية التجارة قسم اللغة الانجليزية بجامعة الاسكندرية فى نوفمبر ٢٠٢٠.**

ثانيا: إطلاق تدريبات وورش عمل النموذج الوطني للموازنة التشاركية في عدد من المحافظات:

- قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بعقد ٢ ورشة عمل تضم الحكوميين وغير الحكوميين حول النموذج الوطني للموازنة التشاركية بالقاهرة في إبريل ٢٠١٩، والأسكندرية في فبراير ٢٠٢٠ لاختيار المشاركين فى البرنامج التدريبي TOT الخاص بالنموذج الوطني للموازنة التشاركية بكل محافظة، وذلك بدعوة ممثلين من كل الجهات المعنية بتنفيذ المبادرة وهم وزارة المالية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزارة التنمية المحلية، ومحافظة الاسكندرية، والمديريات المالية، والمجتمع المدني بالمحافظة؛ حيث تم:
  - عرض نماذج مختلفة من الموازنات التشاركية.
  - عرض أمثلة ناجحة من الموازنات التشاركية من بلدان مختلفة والتحديات التي واجهتها.
  - التوصل لنموذج مصري للتطبيق الفعلي للموازنة التشاركية فى الاسكندرية.
- البرنامج التدريبي للنموذج الوطني الخاص بالموازنة التشاركية هو برنامج تدريبي مكثف لمجموعات مختارة من الشباب في محافظة الفيوم لتدريبهم على النموذج الوطني المصري للموازنة التشاركية بهدف رفع وعيهم بأمور متعددة ومختلفة مرتبطة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها الدولة في ظل الظروف الراهنة، هذا وبجانب إشراكهم في رؤية مصر ٢٠٣٠.
- ومن ثم قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بإطلاق البرنامج التدريبي للنموذج الوطني الخاص بالموازنة التشاركية بمحافظة الفيوم في أغسطس ٢٠٢٢ بالتعاون مع الوزارات المعنية وعلى رأسها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة التنمية المحلية والعديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني؛ ومن أهم موضوعات التدريب:
  - رفع وعي المشاركين حول مفاهيم التنمية ودور كل من الوزارات المعنية في رؤية مصر ٢٠٣٠.
  - إدراك أهمية المشاركة والتطوع للمساهمة في التنمية المحلية.
  - فهم وقراءة الموازنة العامة للدولة والخطة الاستثمارية على المستوى المحلي.
  - تعلم كل من الموازنة التشاركية وآليات المسائلة والمشاركة الاجتماعية وموازنة البرامج والموازنة المستجيبة للنوع.
  - فهم عملية توطين اهداف التنمية المستدامة عيل المستوي المحلي.
  - خلق آليات فعالة للتواصل بين كل الجهات المعنية بالموازنة التشاركية.
  - تعزيز دور المواطن في حل مشكلات المجتمع المحلي في ضوء الموارد المتاحة.
  - رفع المهارات الأساسية حول رصد وتحليل المشاكل المحلية وطرق التواصل الفعال وإدارة جلسات التشاور.
- تم تأهيل وتدريب ٨٠ قائد محلي من محافظة الفيوم بنهاية عام ٢٠٢٢ من خلال البرنامج التدريبي TOT الخاص بالنموذج الوطني للموازنة التشاركية وجاري حالياً استكمال تأهيل وتدريب ١٠٠ كادر محلي في الأسكندرية ثم التوسع في ال ٢٥ محافظة الأخرى بحلول ٢٠٣٠.

- قام المتدربين بتسليم ١٢ مشروع وعرضه خلال الحفل الختامي للبرنامج التدريبي بخطط زمنية وآليات تنفيذ تقوم بحل مشاكل فعليه تواجهها محافظة الفيوم على أرض الواقع، وتوضح مدى كفاءة محتوى البرنامج التدريبي.
- قام المتدربين بعقد عدد من الندوات التثقيفية والفعاليات المستهدفة لعدد من المستفيدين الفعلين خلال تنفيذ مشاريع التخرج الخاصة بكل مجموعة عمل من المتدربين تحت إشراف الوحدة.

ثالثا: جلسات استماع جماهيري لتطبيق النموذج الوطني للموازنة التشاركية:

- فى إطار تعميم الموازنة التشاركية فى محافظات الجمهورية، قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بالمشاركة في عدد من جلسات الاستماع الجماهيرى مع التأكد من الشرح الوافى لكل الأطراف المعنية بالنموذج الوطنى الجديد، وتم عقد اجتماعات مع السيد محافظ الفيوم فى ديسمبر ٢٠٢٠ لتسهيل تفعيل وبدء تنفيذ المبادرة فى المحافظة بالشراكة مع الوزارات المعنية ومؤسسات المجتمع المدنى ذات الصلة من خلال جلسات الاستماع الجماهيري في عدد من مراكز الفيوم ومنها (خلال عام ٢٠٢١ فى اطسا، يوسف الصديق، وخلال عام ٢٠٢٢ فى طامية، ومركز الفيوم، وفى محافظة الإسكندرية منتزه أول).

أهم النتائج المترتبة على جهود وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية خلال التسع سنوات الماضية:

أ) صعود مصر في مايو ٢٠٢٢ في مؤشر الباروميتر العالمي للمالية العامة، حيث حصلت علي ٤٩ نقطة، مما يجعلها الدولة الأكثر شفافية في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا، تليها الأردن.
يعد الباروميتر العالمي من أهم المؤشرات التي تجمع قواعد بياناتها من صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)والمبادرة العالمية للشفافية المالية (GIFT) وشراكة الموازنة الدولي (IBP) ، بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

مؤشر الباروميتر العالمي

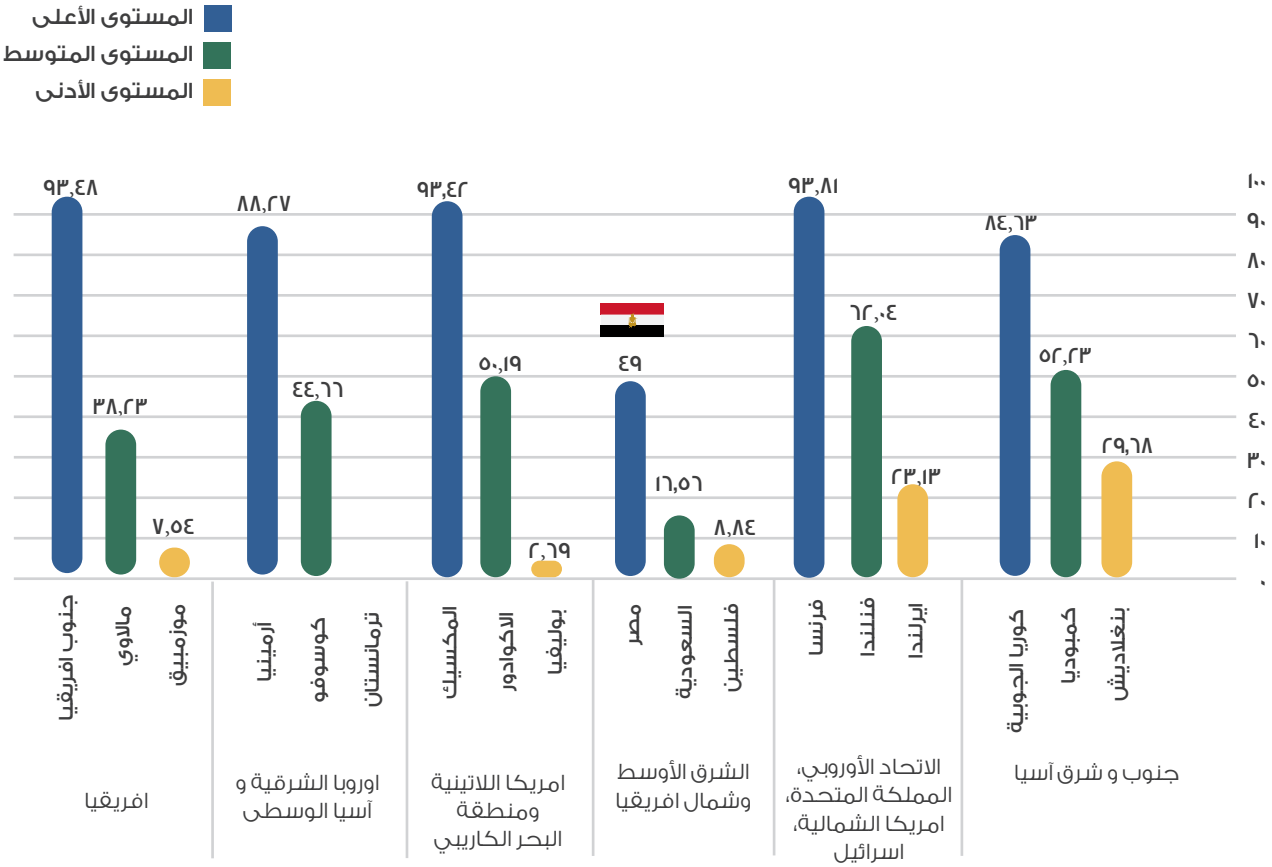

مسح الموازنة المفتوحة ٢٠٢١: نتائج مصر في مؤشر الشفافية، مشاركة الجمهور، والرقابة

ب) علي صعيد اخر، يشير تقرير مسح الموازنة المفتوحة، الصادر عن منظمة شراكة الموازنة الدولية (IBP) في ٢٠٢١، إلى حصول مصر على المركز الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تليها تونس والمملكة المغربية فى تحسن مؤشر المشاركة العامة، حيث حصلت مصر على ١٩ نقطة في ٢٠٢١ مقارنة بـ ١٥ نقطة في عام ٢٠١٩.

ج) كما ارتفعت مصر ٣٠ نقطة في مؤشر الشفافية المالية صعوداً من ١٣ نقطة في ٢٠١٢ إلى ٤٣ نقطة في ٢٠٢١ وفقا لنقاط OBS و IBP (شراكة الموازنة الدولية).

تطور نتائج مصر في معدلات الشفافية

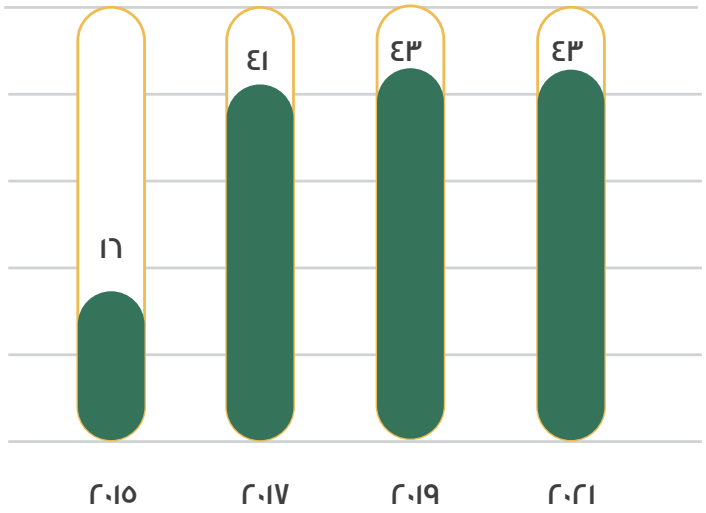

البلد	الشفافية	المشاركة المجتمعية	الرقابة علي الموازنة
الجزائر	٣	٠	٣٢
مصر	٤٣	١٩	٤٤
العراق	٦	٠	٥٥
الأردن	٦١	٤	٣٩
لبنان	٩	٠	٢٢
المغرب	٤٨	٧	٤٦
قطر	٢	٠	٦
السعودية	٢٣	٠	١١
السودان	١	٤	٦
تونس	٤٢	١٥	٥٣
اليمن	٠	٠	٦
المتوسط العالمي	٤٥	١٤	٥٢

١٤ الملاحق

المرأة المصرية تشارك بقوة في سوق العمل

علي صعيد اخر، يشير تقرير مسح الموازنة المفتوحة، الصادر عن منظمة شراكة الموازنة الدولية (IBP) في ٢٠٢١ ، إلى حصول مصر على المركز الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تليها تونس والمملكة المغربية فى تحسن مؤشر المشاركة العامة، حيث حصلت مصر على ١٩ نقطة في ٢٠٢١ مقارنة بـ ١٥ نقطة في عام ٢٠١٩.

- يقيس المؤشر مدى تأثير القوانين واللوائح على الفرص الاقتصادية للمرأة في ١٩٠ اقتصادًا.
- يحلل الحقوق الاقتصادية في أثناء مراحل مختلفة من حياة المرأة العاملة: القدرة على الانتقال بحرية إلى الحقوق في مكان العمل، ومتى تتزوج المرأة وتنجب، وكيف يمنعها القانون من إدارة أعمالها الخاصة والتصرف في ممتلكاتها أو يسمح لها بذلك، وصولًا إلى التقاعد.
- تعد مصر من بين قائمة الدول التي اتخذت إجراءات إيجابية بشأن تعزيز تمكين المرأة وتحفيز مشاركتها في كافة نواحى الحياة والقضاء على الممارسات التي تحول دون الحصول على حقوقها، بما يدعم جهود الدولة لتحقيق التنمية المستدامة، فكلما زاد المؤشر لـ١٠٠ كلما زاد تمكين المرأة وحرياتها بسوق العمل.

قفزة مصرية في مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون بين عامي٢٠٢٣/٢٠٢٤

تقييم مصر في المؤشر الرئيسي

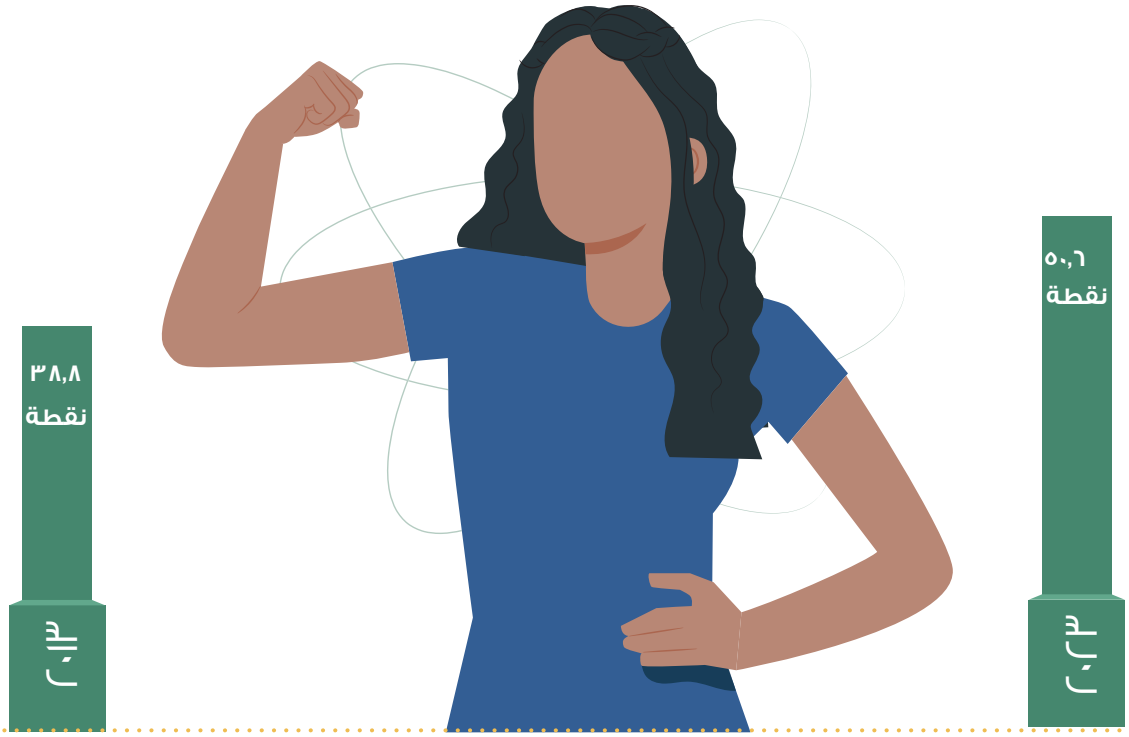

**المصدر: البنك الدولي

«خدمات التعهيد» مستقبل واعد في قطاع الاتصالات في مصر

التعهيد «التعاقد الخارجي»:

- الإستعانة بالتخصصات الماهرة من شركات خارجية أو افرد من غير المعينين بالشركة لتقديم خدمة او منتجات ذات جودة عالية.
- أصبحت السوق المصرية مقصدا حيوياً لصناعة التعهيد حول العالم للخدمات القائمة على الابداع التكنولوجي بفضل الخبرات المتراكمة لدى العاملين فيها والبنية التحتية المؤهلة لذلك.
- من أمثلة خدمات التعهيد (الخدمات الرقمية، مواقع التواصل الاجتماعي، الحوسبة السحابية، ميكنة عمليات الروبوتات، مراكز البيانات، الشبكات)، كما تشمل الأعمال التكنولوجيا المقدمة للنشاطات المصرفية وخدمات التامين والرعاية الصحية.

مصر تتحول إلى وجهة عالمية لخدمات التعهيد

(وفقاً لمركز المعلومات مجلس الوزراء)

٣٥ مركزاً عالمياً لخدمات التعهيد في مصر و توفير ٣٤ ألف وظيفة

تخطط تلك المراكز لمضاعفة أعمالها في مصر٤ مرات خلال السنوات ال٢-٣ القادمة.

وقعت مصر في نوفمبر ٢٠٢٢ اتفاقيات مع ٢٩ شركة عالمية، لتقديم خدمات التعهيد في مصر.

أسباب تفضيل الشركات العالمية لمصر في تقديم خدمات التعهيد:

القوى العاملة الكبيرة والمدربة:

٦٠٠ ألف خريج جامعي يدخلون سوق العمل سنوياً.

٢٠٠ ألف فرد تستهدف وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تدريبهم باستثمارات **١,١ مليار جنيه** خلال ٢٠٢٢.

البنية التحتية المتطورة:

أكثر من **٢ مليار دولار** أنفقتها مصر لتطوير البنية التحتية للإنترنت.

توفير أكثر من **مليون م٢** من المساحات الكتابية.

توفير أكثر من **٨ مناطق متخصصة** في التكنولوجيا والمعرفة المتقدمة.

الحوافز المالية والضريبية:

انخفاض تكلفة العمالة مقارنة بالدول المجاورة.

تقديم تخفيض يتراوح بين **٣٠٪ و٥٠٪** من ضرائب الشركات للعاملين في مصر.

أهم قرارات المجلس الأعلى للإستثمار لتحسين بيئة الأعمال

قيود تأسيس الشركات	الموافقة على مشروع قرار بدراسة تعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار للسماح , بالترخيص لمشروعات الصناعات القائمة على الغاز الطبيعي كأحد مدخلات الإنتاج، للعمل بنظام المناطق الحرة.
تعدد الموافقات وطول وقت الحصول عليها	تحديد مدى زمني ١٠ ايام لموافقات التأسيس إنشاء «منصة إلكترونية لتأسيس وتشغيل وتصفية المشروعات» وإحاله تعديلات قانون التوقيع الإلكتروني للبرلمان (رقم١٥ لسنة ٢٠٠٤) ، بما يعمل على خفض الحواجز البيروقراطية وتبسيط الإجراءات
تخصيص الأراضي	تكليف وزارة العدل بإجراء التعديلات التشريعية اللازمة للتغلب على قيود تملك الأراضي، وتسهيل تملك الأجانب للعقارات.
تصاريح مزاولة النشاط	الموافقة على التوسع في إصدار الرخصة الذهبية وعدم قصرها على الشركات التي تؤسس لإقامة المشروعات الاستراتيجية أو القومية. تعديل المواد رقم (٤٠) و(٤١) و(٤٢) للرخصة الذهبية بما يضمن جواز منحها للشركات المنشأة قبل قانون الاستثمار لعام ٢٠١٧.
خفض المعاملة التفضيلية للشركات المملوكة للدولة	إجراء تعديلات على بعض المواد القانونية التي تمنح معاملة تفضيلية للشركات والجهات المملوكة للدولة، بهدف تعزيز الحياد التنافسي في السوق المصري.
توحيد أطر العمل لكافة الشركات المملوكة للدولة	إنشاء وحدة بمجلس الوزراء تتولى جمع بيانات الشركات المملوكة للدولة، وتكون قراراتها مُلزمة بإعادة الهيكلة، سواء بالبيع أو نقل التبعية من جهة إلى أخرى، وترفع نتيجة أعمالها كل ٣ أشهر للسيد رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء،
معالجة صعوبة استيراد مستلزمات الإنتاج	الموافقة على مشروع قرار بتعديل نص القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٧؛ للسماح بقيد المستثمر الأجنبي بسجل المستوردين، حتى وإن لم يحمل الجنسية المصرية، وذلك لمدة ١٠ سنوات
خفض الأعباء الإضافية على المستثمرين	لا يجوز لأي جهة إصدار قرارات تُضيف أعباء مالية أو إجرائية لإنشاء أو تشغيل المشروعات، إلا بعد أخذ رأي مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للاستثمار.
تخفيف الأعباء المالية والضريبية على المستثمرين	الموافقة على مشروع قرار تنظيمي مُلزم بآليات وضوابط واضحة بحالات فرض رسوم التحسين طبقًا للقوانين المُنظمة، وأسس احتساب كل حالة، والنظر في عمل تصنيفات للقيم المطلوبة حسب الغرض من الاستثمار، سواء صحي، أو سياحي، أو فندقي، ويتم تعميمه على جميع الجهات الإدارية.
استحداث نظام مقاصة بين مستحقات المستثمرين	مشروع قرار بتوجيه وزارة المالية استحداث نظام مقاصة بين مستحقات المستثمرين، مع وضع حد زمني (٤٥ يومًا) يضمن الإسراع في رد ضريبة القيمة المُضافة، وتسريع الإجراءات

الإسراع في الإعلان عن وثيقة السياسات الضريبية للدولة خلال السنوات الخمس المُقبلة

وزارة العدل بدارسة تعديل قوانين لتشجيع مناخ الاستثمار	تكليف وزارة العدل بسرعة إنهاء تعديلات قانون تحويل الأرباح للشركات القابضة والشركات التابعة بما يضمن تخفيف الأعباء الضريبية وتجنب الازدواج الضريبي

التعاقد مع مكتب استشاري عالمى لتعزيز مناخ الإستثمار	التعاقد من مكتب استشاري عالمى ومؤسسة IFC لوضع رؤية استراتيجية واضحة لتعزيز مناخ الإستثمار في مصر وآليات تحسين ترتيب مصر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال بهدف رفع معدلات الاستثمار إلى ما يتراوح بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪.
المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة	دراسة تعديل قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥، بما يمنح مزايا واعفاءات للمنطقة الاقتصادية،
وحدة دائمة بمجلس الوزراء للشركات الناشئة	إنشاء وحدة دائمة بمجلس الوزراء للشركات الناشئة لوضع السياسات والقوانين واللوائح وتلقي الشكاوى بالتنسيق مع وحدة حل مشاكل المستثمرين.
حوافز لكل من القطاع الزراعي، والصناعي، والطاقة	اعتماد حزمة من الحوافز للقطاعات الزراعي، والصناعي، والطاقة، وإنتاج الهيدروجين الأخضر، ولقطاع الإسكان والمشروعات الاستثمارية بالمدن الجديدة، وقطاع النقل، وتوحيد استراتيجية التسعير وشفافية رسوم الصادرات والجمارك.

مصر تحتل مكانة عالمية في مستقبل الطاقة الجديدة والمتجددة

مصر ضمن أكبر ١٠ اقتصادات نامية جذباً للاستثمار الأجنبي في مشروعات الطاقة المتجددة بين ٢٠١٥ – ٢٠٢٢

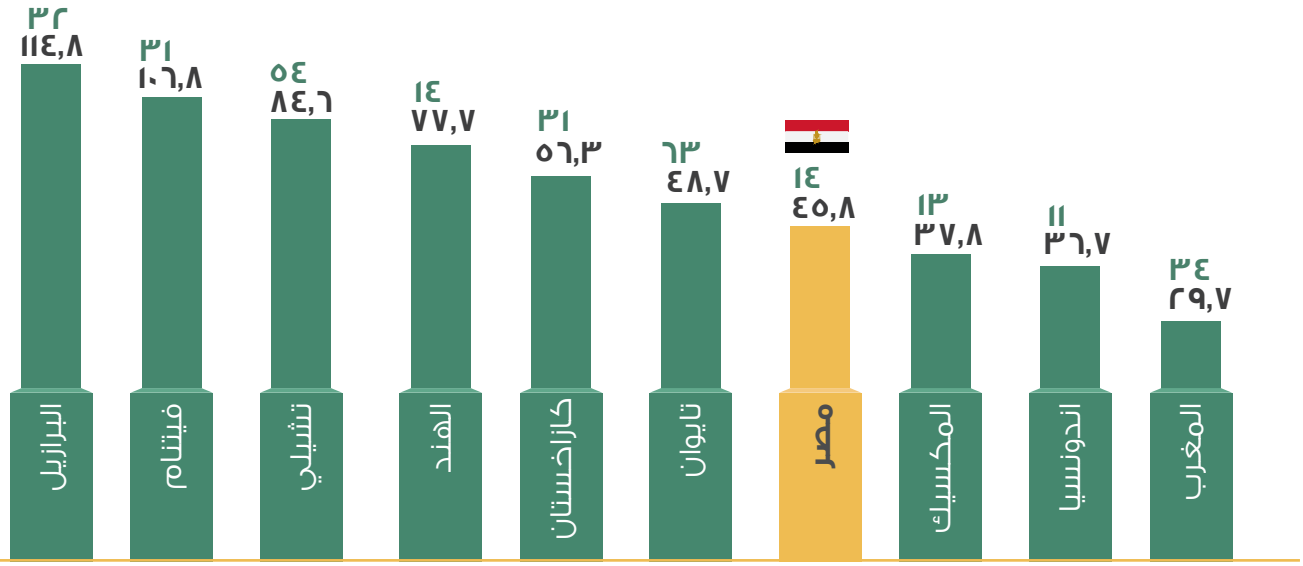

■ **حجم الاستثمار (مليار دولار)**
■ **النسبة من إجمالي المشروعات ٪**

طفرات الإيرادات الدولارية من السياحة وقناة السويس عام ٢٣/٢٢

إيرادات قياسية لقناة السويس تصل إلى ٩,٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢

(وفقاً لمركز المعلومات مجلس الوزراء)

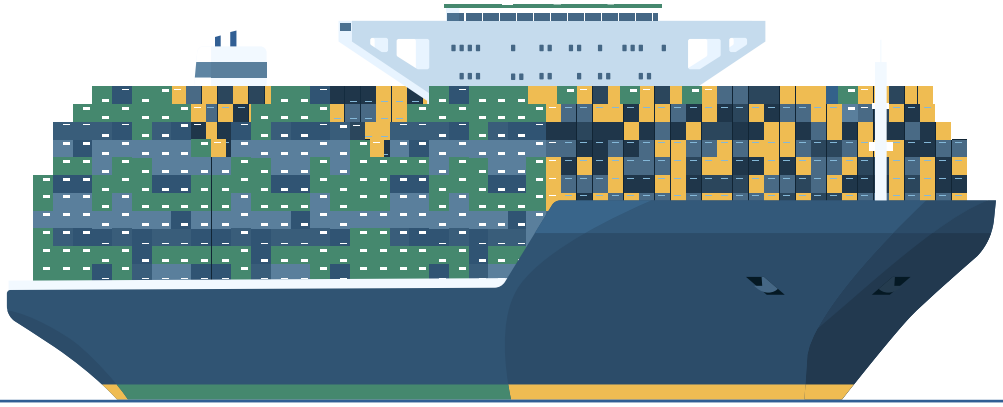

إحصائيات الملاحة بالقناة خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢

٩,٤ مليارات دولار
أعلى إيراد سنوي في تاريخ القناة

١,٥ مليار طن
أكبر حمولات صافية سنوية

٢٥٨٨٧
سفينة أعلى معدل للعبور بالقناة

٠,٠٩٪
معدل وقوع الحوادث في القناة

زيادة في إيرادات السياحة في مصر خلال النصف الأول من ٢٠٢٣/٢٠٢٢ لتسجل

٧,٣ مليارات دولار

٢٥,٧٪

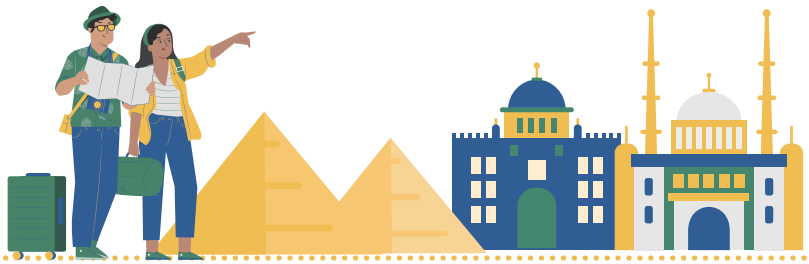

المصدر: البنك الركزي المصري مايو ٢٠٢٣ ، ومركز المعلومات بمجلس الوزراء

فيما يخص وثيقة ملكية الدولة وتخارج الحكومة عن عدد من الشركات
قائمة الشركات التي سيتم طرحها لأول مرة البورصة أو لمستثمر استراتيجي (٣٢ شركة):

بنك القاهرة	شركة حلون للأسمدة	المصرية للسبائك الحديدية	محطة توليد الرياح بجبل الزيت
المصرف المتحد	الشركة الوطنية للمنتجات البترولية	الرباط لأنوار السفن	محطة توليد الرياح بالزعفرانة
البنك العربي الأفريقي الدولي	الشركة المصرية لإنتاج البروبلين والبولي بروبلين	بورسعيد لتداول الحاويات والبضائع	محطة بني سويف لتوليد الكهرباء
شركة مصر لتكنولوجيا التجارة (إم تي إس)	النصر للتعدين	دمياط لتداول الحاويات والبضائع	صافي لتعبئة المياه
النصر للإسكان والتعمير	شركة المصرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته (إيثيديكو)	شركة الصالحية للاستثمار والتنمية	تنمية الصناعات الكيماوية – سيد
المعادي للتنمية والتعمير	شركة الحفر للبترول	الفنادق المملوكة لوزارة قطاع الأعمال العام	شركة البويات والصناعات الكيماوية (باكين)
شركة المستقبل للتنمية العمرانية	شركة المصرية لإنتاج الألكيل بنزين الخطي (إيلاب)	شركة مصر لتأمينات الحياة	الأمل الشريف للبلاستيك
مصر لأعمال الأسمنت المسلح	سيناء للمنجنيز	مصر للتأمين	مصر للمستحضرات الطبية

١٥) أهم الأسئلة المثارة

١) أهم المستجدات بشأن انقطاع التيار الكهربائى- الأسباب والحلول

- تواجه مصر تحدياً منذ منتصف شهر يوليو ٢٠٢٣ خاص بأنقطاع التيار الكهربائي، ويرجع ذلك إلي ارتفاع موجات الحرارة غير المسبوقة مما أدي إلي ارتفاع كميات الاستهلاك مع الزيادة السكانية. وفي هذا الصدد فقد أكدت الحكومة أن هذه الازمة مؤقتة وانها تسعي جاهدتاً لإيجاد حلول عاجلة لها، وقد أعلن مجلس الوزراء عدة قرارات لمواجهة أزمة الكهرباء.

الغاز الطبيعي في مصر: إنتاج واستهلاك عبر السنوات

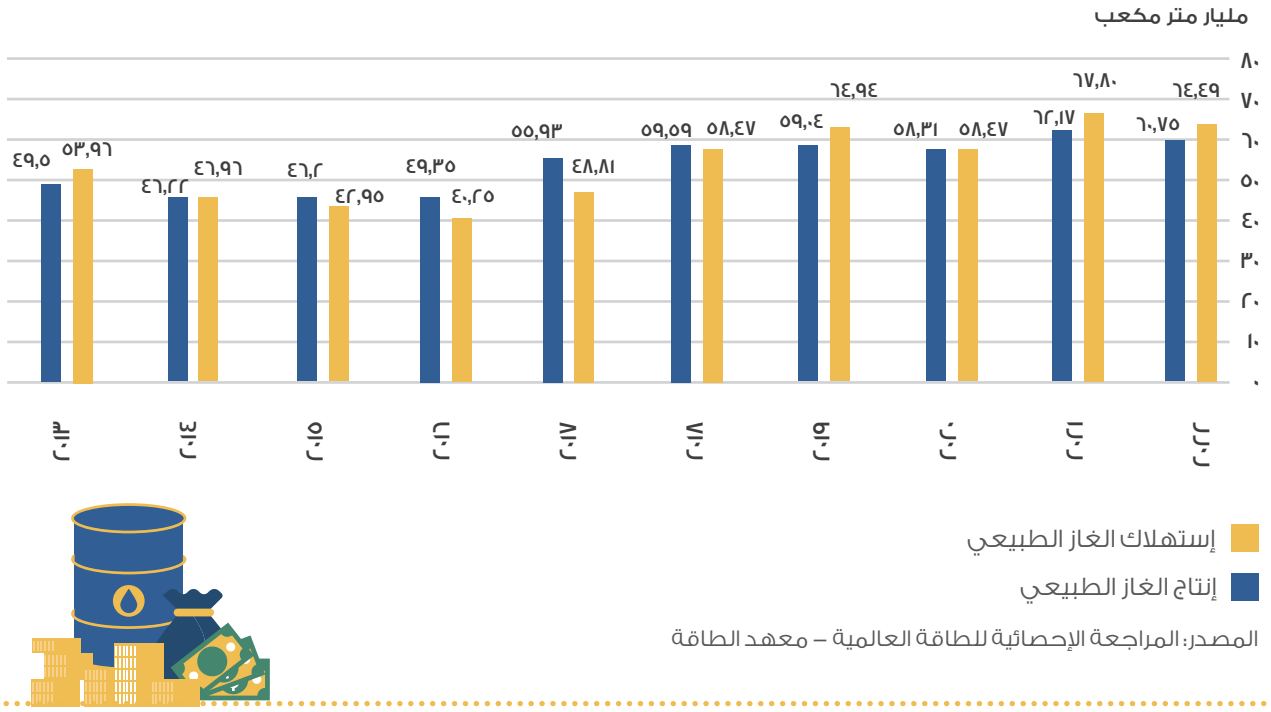

المصدر: المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية – معهد الطاقة

قيمة صادرات وواردات مصر من الغاز الطبيعي عبر السنوات

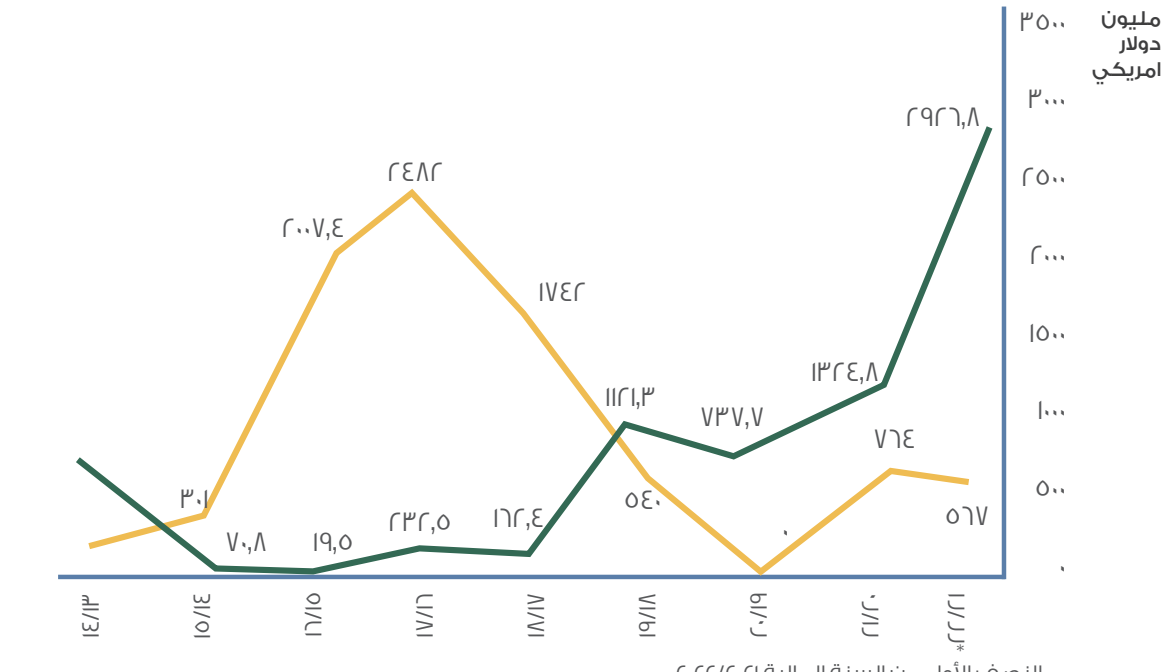

* النصف الأول من السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢

المصدر: المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية – معهد الطاقة

خطة الحكومة للتعامل مع الوضع الحالى بشأن انقطاع التيار الكهربائى مع محاولة توفير الوقود اللازم للمحطات:

- استيراد المزيد من المازوت بقيمة ٢٥٠–٣٠٠ مليون دولار
- استمرار تخفيف الأحمال عن طريق قطع الكهرباء وبعض الإجراءات الأخرى (تخفيف الأحمال بنحو ساعة أو ساعتين يومياً، وفى هذا الصدد فقد أوضح وزير الكهرباء تحديد التوقيتات على مستوى الجمهورية في جميع المناطق التى سيتم تخفيف الأحمال بها حتى يكون هناك شفافية ووضوح في فترات الانقطاع، وحتى يكون هناك تفاد لفترات الانقطاع خاصة أثناء ركوب الأسانسير وذلك ينطبق على الأحياء السكنية فقط وليس المستشفيات ولا المناطق الاستراتيجية ولا السياحية حفاظاً على منظومة الاقتصاد ككل)
- وقف تصدير الغاز الطبيعى المسال في أشهر الصيف
- اتخاذ الحكومة عدد من الإجراءات اللازمة لتخفيض امدادات الغاز الطبيعى بنحو ١٠٪ وتوفيره إلى محطات الكهرباء.

محطات إسالة الغاز الطبيعي: ميزة تنافسية لمصر في المنطقة

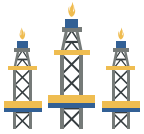

محطة إدكو
قربهم الجغرافي من البحر المتوسط والسوق الأوربي

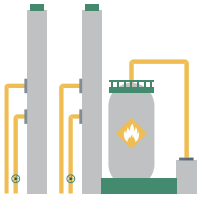

محطة دمياط
ارتفاع الطلب على الغاز المسال كونه يوفر تصديراً أكثر مرونة وأقل تكلفة مقارنة بالغاز عبر الأنابيب

تفتقر باقي بلاد المنطقة لإمكانيات تسييل الغاز بأحجام كبيرة رغم امتلاكهم احتياطات غاز تفوق مصر

٢) أهم المستجدات بشأن التصنيف الائتماني لمصر

- قامت ستاندرد أند بورزفي إبريل ٢٠٢٢ بتثبيت التصنيف الائتمانى لمصر عند درجة B مع خفض النظرة المستقبلية من مستقرة إلى سلبية
- كما قامت فيتش بخفض التصنيف الائتماني لمصر من B+ لـB مع نظرة مستقبلية سلبية وذلك في مايو ٢٠٢٣
- ويرجع ذلك الأمر إلى التخوف من توقع ارتفاع الاحتياجات التمويلية للعملة الأجنبية والتخوف من ارتفاع أعباء الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات الفائدة المحلية والعالمية، والتحوط من تأثر صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي.
- بينما قامت موديز بإجراء مراجعة للتصنيف الائتماني لمصر في شهر يوليو ٢٠٢٣وتم الإعلان عن استمرار وضع التصنيف قيد المراجعة السلبية لمدة ٩٠ يوم إضافية.

- ويرجع ذلك الأمر في الأساس إلى ما اتخذته الحكومة المصرية من إصلاحات هيكلية مهمة ومحفزة للاستثمار والداعمة لتحسين بيئة الأعمال وتمكين القطاع الخاص لتعزيز دوره وزيادة مساهمته في النمو الاقتصادي، وتوقع بأن الإسراع ببرنامج الطروحات والتخارج خلال الفترة المقبلة سيزيد من قدرة الدولة المصرية لتغطية احتياجاتها التمويلية ويسهم أيضاً في تعزيز احتياطات البلاد من النقد الاجنبي.

- حيث أدي برنامج الطروحات إلى تنفيذ صفقات استثمارية لتخارج الدولة بقيمة ١,٩ مليار دولار ومن المتوقع أن تزيد خلال الفترة القادمة.

- ثانياً، كما أرجعت المؤسسة قرارها الأخير في ضوء الأداء المالي الإيجابي الذي حققته الحكومة المصرية، في مؤشرات نتائج العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والاستمرار في تحقيق فوائض مالية أولية بلغت ١,٦٣٪ من الناتج المحلي.

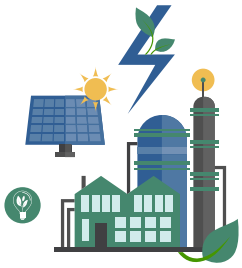

جمهورية مصر العربية

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية
وزارة المالية
TRANSPARENCY & CITIZEN ENGAGEMENT UNIT

للمزيد من التواصل:

www.budget.gov.eg
www.mof.gov.eg
www.twitter.com/MofEgypt
www.facebook.com/MOF.Egypt
www.linkedin.com/company/mof-egypt
www.instagram.com/mofegypt https://
www.youtube.com/MofEgypt